۱۲۸۵

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب [illegible]
مؤلف
جلد (۱۲۸۵) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب ۲۱۹۸۸
۴۲۷۴

خطی اهدائی | کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۲۸۵

١

ضيوفا والاشتياق الى الشرب في الزوال
وذلك المشروب يسمى غبوقا ٥ ح

وذاك المشروب يسمى بهما قوله ولا يتوجه عليه ايضا النقض بنحو
ولا يتوجه ايضا النقض بمثل نعم وبئس من الافعال الغير الدالة على احد الازمنة
في الاصل وضعه يدل على ذلك قوله حصل الانشائي عندنا مع وانما قال
عند انه لانه عند الواضع ليس الانشائي لان الواضع وضع صيغة للحال والقيل
للاستقبال فلا يكون عنده الانشائي قوله احدها انه منتقض بنفس لفظ
الاسم فانه مجموع لفظ احد وهو ما دل على معنى الخ يصدق عليه معنى هذا المجموع
الذي هو جمع حد الاسم فيدخل عن الاسم في حد الفعل لا يقال لا يدل على
معنى مقترن بزمان الماضي بحسب الوضع فكيف يصدق معنى الحد على المجموع
لانا نقول سائر الفاظ لا يدل على معنى مقترن فكيف معنى المجموع غير مقترن لانه اي
من حيث المجموع قوله ويمكن ان يجاب عنه اي عن النقض من الوجهين قوله
فصار تقدير حد الاسم كل ما يصدق عليه دال عبارة يكون راجعا الى لفظ ما لكن حذف
الدال وجعل لفظ ما عبارة عن الكلمة فاندفع النقضان ولو كان ما عبارة عن
الكلمة لا يندفع النقضان اصلا ولو كان ما عبارة عن اللفظ يندفع النقض الاول

حاشيه بر متوسط
و تتمه

قوله امّا ان يدلّ بواحد الخ فعلى هذا يخرج بعض الافعال كالافعال الكائنة
والاستقبالية مثلا عن حدّ الفعل ويدخل في حدّ الاسم وعلى الثاني
اي ان يراد واحد غير معين يخرج جميع الافعال عن حدّ الفعل ويدخل في حدّ الاسم
لان كل فعل نحو ضرب وضمه مقترن بزمان معين فلا يصدق على شيء من الافعال انه
مقترن بزمان غير معين قوله هذا خلف اي عدم كونه جامعا ومانعا خلف اي
باطل قوله بل واحد منها اي من الازمنة الثلثة قوله الجواب ان يختار واحد
منها الخ لان الخاص يدل على العام فان ضرب يصدق عليه انه مقترن بواحد من الازمنة
كما يصدق عليه انه مقترن بزمان معين وهو الزمان الماضي كزيد فانه يصدق عليه
انه واحد من افراد الانسان كما يصدق عليه انه واحد معين من افراد الانسان
قوله وجوابه انه لا يراد الخ يعني ان احد الازمنة يحتمل ان يؤخذ على وجوه
ثلثة الاول التقييد بالتعيين والثاني التقييد بعدم التعيين والثالث الاطلاق
وهو ان لا يقيد بشيء منهما وما ذكرت من انتقاض الحدين انما يلزم لو اخذ
على الوجهين الاولين دون الثالث لان المطلق صادق على المقيد فكلما

قوله لان الذي اقترن بزمان معين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة

اقترن بزمان معين من الثلثة صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله
ومن خواصه اما اختصاصها على الاطلاق ويسمى خاصة مطلقة واما على الاضافة
ويسمى خاصة مضافة وكل واحد منهما اما شاملة او غير شاملة قوله ان
الحد مطرد يعني انه الخ وهذا المعنى اعني الاطراد يلزمه المنع فالحد اذا كان مطردا
كان مانعا من دخول غير المحدود فيه قوله سواء كان وجد في جميع
افراده اي بالامكان قوله ومنعكس يعني انه الخ وهذا المعنى اعني معنى الانعكاس
هو معنى الجمع فالحد اذا كان منعكسا كان جامعا لجميع افراد المحدود قوله وانما
لم ينعكس الخاصة اي لا يجب انعكاسها فان الخاصة الشاملة منعكسة وغير الشاملة
ليست بمنعكسة قوله اشارة الى كثرة خواص الاسم يعني ان لفظ الخواص
جمع كثرة فدل على ان خواص الاسم كثيرة وكلمة من للتبعيض فدلت على ان المذكور
هنا بعض من تلك الخواص الكثيرة ومن جملة خواصه النداء والوصف والتاكيد
المعنوي والاضمار والنسبة والتصغير والتثنية والجمع ولحوق تاء
التانيث المتحركة والفاعلية والمفعولية والابتدائية وما يتفرع عليها قوله

علمية

فاللفظي دخول اللام ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله

ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض لعدم شهرته قوله وانما لم يدخل

لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف واما الحرف فليس له معنى

مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعيين والتعريف قوله لان حرف الجر يدخل

الفعل على سبيل الحكاية اي يدخل حرف الجر في الفعل اذا اريد به لفظه وكذا يدخل

على الحرف ايضا فيقال زيد مجرور بمن لكن هذا لا اعتبار به لان الكلام فيهما اذا

كانت الكلمات مستعملة في معانيها فدخول حرف الجر ايضا خاص بالاسم قوله

وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فان قيل حصول الفائدة مبني

على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم ولكن اشتهر

الاخلاء في مفهوم المسند علة لذلك فقد لا يكون فرق بينهما في بعض احد

الآن فتامل قوله انه لا يدخل عليه شيء من الاعراب اعلم ان علة

في اختصاص الجر غير تام على ما قرر لانه قال اصل الفعل لا يدخله شيء من

الاعراب وهو لا يختص بسبب الجر ونفيه على ما لا يخفى بل صوابه ان يقال

علم ان امكنية الاسم كونه ثابتا على اصله غير ... للفعل والظرف حلبي

او يدخله ثم نبه الفعل عن الاسم في الاعراب بناء على اصالته وخص الجر لان شطر

الرفع والنصب في عمل الافعال دون الجر قوله لما تبين ان الفعل لا يتمكن

هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية من حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب

المنصرف والمبني يسمى غير متمكن قوله ولا امكنية للفعل في الاسمية ولا

للحرف قوله والفعل لا يقع موقعه الخ وكذلك الحرف قوله فلما حذف

المضاف اليه اي لما حذف المضاف اليه من اذ وهي جملة كان كذا عوض منه التنوين

في اذ قوله واما تنوين المقابلة الخ اي تنوين المقابلة انما يدخل على

جمع المؤنث السالم وليس للفعل ولا للحرف جمع فلا يتصور فيهما تنوين المقابلة

قوله وهو غير جائز ممنوع عقلا الجميع ضرب زيد عمرا فالاولى ان يقال الفعل

موضوع لان يسند معناه الى شيء فلا يجعل مسندا اليه والا يخرج عن

وضعه قوله اي كونه مضافا فان الاضافة بكونهما مضافا لان الفعل قد يقع

مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين قد يقال هذا بتاويل المصدر

اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف مطلقا تختص بالاسم

قوله لانهما زائدة اى التعريف والتخصيص امران زائدان على معنى اصل
الكلمة مثلا معنى رجل هو جنس المعلوم ومعنى الرجل والتخصيص فى رجل عالم انضمام
اليه فهما امران عليه ولما كان الاسم يحتاج بحكم ما عليه كان فى سبيل ذلك محتاجا
الى التعريف والتخصيص واما الفعل فلما كان فى هذا ابدا كان غير محتاج اليهما
اصلا فافهم قوله المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل اراد به لم يشبه
لم يناسب كما يعلم فى حد المبنى قوله والمراد بمبنى الاصل الخ وكذا الجملة من حيث
هى هى اقسام مبنى الاصل فلئلا يرد النقض بنفس مبنى الاصل كضرب فى
جملة ضرب زيد قوله ولان تقديره وحده الخ عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قال
النقض مندفع بما ذكرنا من الجواب ولان قوله وح لم يتوجه الاشكال هذا هو
الجواب الصحيح قوله لان المركب من حيث هو المركب قد يجئ مبنيا كحى عشر
وقد لا يجئ مبنيا كبعلبك قوله لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد
فان غلام زيد مركب مع غيره تركيبا اضافيا مع انه ليس بمعرب لعدم تحقق
عامله فى هذا التركيب ورد عليه بانه اذا اريد بالتركيب التركيب الاسنادى

لم يدخل فيه لان المسند والمسند اليه لانهما ركبا تركيبا اسناديا وح
يخرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل لانه وما يشبهها عن حد المعرب
فالاولى ان يقال المراد التركيب مع العامل فيرد المبتدأ والخبر الا على تحليل
كلامهما عاملا فى الآخر فحينئذ المراد تركيب يتحقق معه العامل وح لا اشكال
قوله لكون قد نهى به الفعل الماضى وامر الحاضر فبل غير المتصرف
فى تحقق الفرق بينهم انما هى مع الفعل مطلق لا مع خصوصية الماضى وامر الحاضر
والفعل المطلق ليس بمبنى الاصل قوله وحكم المعرب وخاصيته اى خاصته الاسم
المعرب بالقياس الى المبنى من الاسماء قوله لان الاعراب كالوصف والبناء
لفظ زيد مثلا يدل على ذات زيد ورفعه مثلا يدل على فاعليته وفاعليته صفة لذاته
فكما ان الذات مقدمة على الوصف كذلك ينبغى ان يكون الدال على الذات مقدما على
الدال على الوصف قوله بعد العلم لان العلم بحكم الشئ بعد العلم به قوله يمكن
ان يجاب عنه بضرب للنحاة لا يخفى على المصنف ان الغرض من تدوين علم النحو ان
يعرف به احوال الكلمات فى التراكيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها

بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها
في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من تدوينه معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه فاعل في
اي مخصوص كزيد مثلا فيعرف انما يختلف آخره في كلامهم فيجعل آخره مختلفا
فيطابق قوله بل النوعي من تعريفه انه فيكون من قبيل التعريف اللفظي قوله
فما قبلها يدخل فيه اي في حد الاعراب قوله فانها اسباب بعيدة اي العوامل
والمعاني المختلفة فان المعاني سبب لاختلاف آخر المعرب بعيد بواسطتين
والعوامل سبب له بعيد بواسطتين قوله فلان الاختلاف لا يوجد الا فان
آخر المعرب اذا حول ابتداء بالضمة مثلا لم يكن هناك اختلاف فاذا فتح او كسر بعد
ذلك حصل الاختلاف قوله لكان اوجه وفي بعض النسخ لكان اوجه ولعله
تصحيف فان الحق توجيه ايضا قوله بناء على ان الاسم وقع غير مركب
مثلا قبل الوقوع في التركيب غير معرب بل مبني على السكون فاذا وقع في التركيب
وحرك بالرفع حصل هناك اختلاف وهو الانتقال من السكون الى الحركة وكذلك الحال
في سائر الحركات فالحاصل ان كل واحد منها فيكون سببا ثابتا

الاصلي فلا اختلاف معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم من اعرابا
قوله ليدل متعلق باختلف لكن فاعل يدل ضمير راجع الى ما اختلف لا ضمير راجع
الى الاختلاف كما يتبادر الى الوهم من كونه متعلقا باختلف قوله وبيانه ان ما كان
في الاسماء معان الخ اي للاسماء معان لازمة تدل عليها بجوهرها ومعان تطرأ عليها عند
وقوعها في التركيب فلا بد لها من علامة وهي الاعراب قوله نحو ما احسن زيدا اذا
نصبت زيدا المراد منه التعجب اذا رفعت المراد النفي واذا جررت المراد الاستفهام
قوله انما مثل بهذه الامثلة التي لا يتميز فيها معان بسبب العامل
ليتبين الاستدلال على الحاجة الى وضع الاعراب في بعض المواضع ثم يطرد في الحق
لا التباس فالاشتباه في الثالث بسبب حركة التنوين بالضمة لانا نقول من الضمة
ايضا اعراب والفضل يجوز ان لا يتعلق بهذه الحركة التي فيها خفاء بخلاف حركات زيد
قوله وهو العنوة المعنوية بكسر الواو هي المتداولة بكسر الواو لان من
المدونة باخذ الاسم على سبيل التداول اي التناوب اعني ياخذه بعض من المعنى
ويلحق المعنى الاخر تارة اخرى وهكذا قوله بل على للفاعل والاشياء

10

المنسوبة كان الشارح نقل من انه ان اليا آء في الفاعلية والمفعولية للنسبة ومع هذا يلزم
ان يكون الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل دون الفاعل وان يكون النصب علامة
الاشياء المنسوبة الى المفعول دون المفعول والصواب ان اليا آء فيهما للمصدرية
اى كون الاسم فاعلا وكون الاسم مفعولا وهما صفتان للفاعل والمفعول فالرفع
علم للفاعلية التي هي صفة للفاعل فلو قال المص علم الفاعل لكان غير صحيح
وكذلك الحال في النصب واما الاضافة فهي مصدر غير محتاج الى ياء النسبة المصدرية
والمراد بها كون الاسم مضافا اليه قوله كالمبتدأ والخبر واسم كان واسم كاد
عند المص لا المنسوب اليه فالاولى تركه قوله والمراد بقولنا الجر علم الاضافة اى علم كون
الاسم مضافا اليه لا علم المضاف اليه كما عرفت فان قلت اذا كان الرفع علم الفاعلية
والفاعلية لا يوجد الا في الفاعل فكان ينبغي ان لا يوجد الا في الفاعل قلت ان الرفع
علم الفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان اخر كالمبتدأ تشبيها على سبيل التبع والالحاق
وكذلك النصب علم المفعولية اصالة ويجعل علامة لمعان اخر كالحال تشبيها
التشبيه والالحاق وكذلك الجر علم المضاف اليه لكون الاسم مضافا اليه بجعل

11

الثقيلة وبعضها يستحق الواو وبعضها يستحق الالف وكذا يختلف الاسماء في استحقاق
اقسام النصب واقسام الجر وصاحب الكتاب قسم الاسماء باعتبار استحقاقها الاصناف انواع
الاعراب ليتضح احوالها في الاتصاف بالاعراب هذا هو الكلام المطابق لكلام المص في شرح
الكافية واما الشارح فلا قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب فليس يظهر له معنى
الا ان يحمل على ان الامور المندرجة في قسم واحد يشترك في نوع من الاعراب قوله بالضمة
رفعا اى ملتبسان او متلبسان بالضمة مرفوعين قوله وللقائل ان يقول وفي العبارة
نظر اذ قد عطف فيها على معمولي عاملين مختلفين فان قوله الفتحة معطوف على الضمة
والعامل فيه الباء وقوله نصبا عطف على رفعا وهو منصوب على الحالية والعامل فيه الظرف
القائم مقام متعلقه والجواب ان المص يجوز ذلك لانه نظير في الدار زيد والحجرة عمرو
قوله والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا اى اعرابه حال كونه
رفعا الضمة ولا يخفى انه اذا قيل والفتحة نصبا يلزم ايضا على معمولي عاملين مختلفين فلعله
فلعل وجه النظر غير ذلك وهو ان يقال عبارة المص تدل على ان المفرد المنصرف مثلا ملتبس بالضمة
حال كونه مرفوعا وليس في ذلك تصريح بان اعرابه الضمة ولا بان رفعه الضمة وضعف هذا الوجه ظاهر قوله

مفردة بهذا الوصف لان اعرابه ليس كذلك وكذا اخواتها الاسماء مفردة بالمعنى المقابل للجملة ولكن

اريد بها الاسماء المعربة بالحروف لا بمعنى منفرد على قوله غير المنصرف بما يدخل الكسر والتنوين لكن

كلام المصنف خلاف ذلك فلا يتم الجواب على قوله **قوله** لان مثل غلام زيد غير مفردة بهذا الوجه وكذا غلام

زيد غير مفردة بالمعنى المقابل للمضاف **قوله**

المعرب غير المنصرف قد يقال ان الاهتمام بغير المنصرف لكثرته اكثر من الاهتمام بالاسماء الستة

فلم يكتف بالاول الجروب بالذكر بل ذكر ههنا فيما يخرجه للاتباع غلط في اسماء كثيرة **قوله**

وغير الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم المثنى لانقضائها التعلقة **قوله** للابلزم

لانه في مرتبة على الاصل قيل اي مرتبة الاصل المرتبة حاصلة بواسطة اعرابه بالحركات و

قيل الجزئية من هذا الوجه ان اعراب جمع المذكر السالم بالحروف اخفض اعرابه بالحركات لان

تلك الحروف النائبة علامة للجمعية فمع وحدها اخف منها مع الحركة التي لو اعرابته فاعرابه بالحروف

اصل بالنسبة اليه لان الاصالة باعتبار الخفة قيل الاولى ان يقال لئلا يكون الفرع على وتيرة الاصل

قوله اعلم انه يشكل بنحو علما فانا اذا جعلنا مثل سلمات علما كان فاز عند الزمخشري

انه منصرف وحاله كحاله قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن

هذا اشارة الى جواب الاشكال لان معناه انه مثل مسلمات ... غير منصرف في هذا الاعتبار

ويكون نصبه بالكسر كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه على ما كان قبل العلمية

ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة ففي نحو مسلمات حال العلمية اربعة اقوال **قوله**

مع ان اعرابه بالضمة والكسرة رعاية للاصل لا لكونه غير منصرف فيكون هذا الاعتبار داخلا في حكم جمع

المؤنث السالم الذي عرف حكمه لا في غير المنصرف لانه بعينه عدم انصرافه **قوله** ومثل جوار قد

يقال لما ذكر حال جوار فيما بعد علم انه خارج عن هذا الحكم **قوله** وكان من الجواب عليه

ذكر نحو هذا في بحث اذ يجاب عنه بانه اكتفى بالتنبيه على هذا القيد بايراد هذه الامثلة مكبرة

فان قيل لم لم يكتف في التنبيه على قيد الاضافة الى غير ياء المتكلم بايراد هذه الامثلة مضافة

الى غير ياء المتكلم قلنا لانه اوردها مضافة الى ضمير المخاطب فلو لم يذكر قيد الاضافة لربما

توهم ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى ضمير المخاطب **قوله** المثنى وكلا

مضافا الى آخره كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى فهو يقتضي الاعراب بالحركات نظرا الى لفظه والاعراب

بالحروف نظرا الى معناه فاعرب بهما رعاية لهما وانما خص المضاف الى المضمر بالاعراب

بالحروف لانه فرع المظهر فلما اختص الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ والاعراب

بالحروف لانه فرع الاعراب بالحركات فلما اختص المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي

هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل قوله وظاهره ان كلا واثنان ليسا كذلك

اذ ليس لنا كل حتى يكون مؤداه كلا ولا اثن ليكون مؤداه لا اثنان وانما اعرب اثنان

باعراب المثنى لان معناه معنى المثنى وصورته صورة المثنى فاجرى مجراه في الاعراب قوله ولو جعل

اذ يقال عمرون قد يقال انه يتغير جمع السلامة ادنى تغير ولعدم يحصل دليلا بل يصلح

تتمة الدليل الاول قوله يقلب بعضها الى بعض هذا يدل على ان علامة المثنى الالف والياء

ثم قلبت احديهما الى الاخرى وعلى ان علامة الجمع هي الواو والياء ثم قلبت احديهما الى الاخرى قوله

لا يلتبس المثنى بالجموع الالتباس في حالة النصب مع الاضافة لان النون الذي كان فارقا بينهما

لكونه مكسورا في المثنى ومفتوحا في الجمع قد سقط واما في حالة الرفع فلا التباس لان ما قبل في

المثنى يكون مفتوحا وما قبل الواو في الجمع يكون مضموما وكذا لا التباس في حالة الجر

لان ما قبل الياء يكون مفتوحا ومكسورا في الجمع قوله رايت زيدا كما لم يعلم انه مثنى

او مجموع قيل لما كان جعل الالف علامة للنصب فيهما ملتبسا اسقطوا علامة النصب

وجعلوا النصب تابعا للجر فيهما ولما كان الالف اخف من تلك الحروف لم يرضوا باسقاطه اما بل

جعلوا هذا الاخف علامة للرفع الذي هو اثقل الحركات في المثنى الذي اكثر رعاية للاعتدال قوله

وفرقوا بينهما بان فتحوا وذلك لان ما قبل لما كان مفتوحا والنون مفتوحة جعلوا ما قبل

الواو في المثنى مفتوحا والنون مكسورا رعاية للموافقة قوله ~~وفي ...~~

قوله ~~...~~ اي ضربتين علامة المثنى والمجموع قوله وليس النون عوضا

عن الحركة اي عن الحركة الاعرابية في المثنى والمجموع كما في نضربان ونضربون وفيه بحث لانه مراد

ان النون عوض عن الحركة الخ لم يرد انه عوض عن الحركة الاعرابية في المثنى والمجموع كما في مثنى الفعل

ومجموعه بل اراد انه عوض عن الحركة التي كانت في المفرد وفقد ذلك بالى في علامة المثنى والمجموع قوله

لانه من الحروف اي الالف والواو والياء قوله عند نفس الاعراب فلا يكون النون اعرابا قوله

في الف ممدودة احتراز عن مثل حمراء وصفراء فان في آخرهما الف بعدها همزة واو بهما الحركات

لفظا قوله لالتقاء الساكنين هما الالف والتنوين قوله والثاني الاسم المفرد اي الاسم المفرد

الذي اعرابه بالحركات لفظا قوله والثاني الاسم المفرد قوله المضاف اي ظابطة كل اسم

يكون اعرابه بالحركات لفظا فاذا اضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه تقديريا بسبب هذه الاضافة

قوله مطلقا اي في جميع الاحوال قوله ~~يكون بكسرة في الاعراب~~ قوله ما ذكرنا هو ان الكرة

موصلة قبل التركيب المقتضي للاعراب الكلام قوله وليس اعرابه غير المنصوص هذا

دفع توهم ربما يخطر ببعض الخواطر قوله الثاني جمع المذكر السالم فان بعضهم جمع المذكر السالم

اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن كان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني صالحو القوم ورايت

صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى في حال الرفع نحو جاءني غلاما الرجل ثم يلتفت الخط

الادنى لانه امر عارض بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة

علامتي النصب والجر تقول رايت غلامي الرجل ومررت بغلامي

الرجل بتحريك الياء

قوله فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فحذف الياء فاقيمت مقام الواو في الدلالة على
الجمعية دون الرفع لان الدلالة على الرفع من خصوصية الواو وقد زالت فيكون الرفع بالواو
تقديريا مع ثبوت علامة الجمعية وهي الياء قوله وكان من الواجب ان يكون بالياء اي يكون
اعرابه في حال النصب والجر بالياء قوله وهنا اي النصب والجر قوله كذلك اي بالياء قوله واذا
عرفت ان الاعراب التقديري في ... ولما كان الاعراب التقديري في مواضع مخصوصة جعل
الذكر ينضبط اللفظي ايضا قوله لان اعرابها اي اعراب المفرد والجمع على التكوين قوله غير
المنصرف الملحق الاسم المعرب لما كان منقسما الى المنصرف وغير منصرف وكان غير المنصرف اقل من
المنصرف ضبطه اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقديري واللفظي قوله
ما فيه علتان فان قيل نحو هند ذا احرف فيه علتان فيدخل في غير المنصرف فلا يكون حده
مانعا قلنا انما الحرف في نحو هند اذا اعتبر مقاومة خفة سكون الوسط احديهما فكان
احديهما في حكم العدم فلا يكون فيه علتان حتى يبطل والمراد ذلك قوله قال بعضهم انها
اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية
نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية للفعلية بعينها لا يدخل عليها
الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لا يدخل عليهما بعد النقل وفيه
نظر لانه لا يتناول نحو احمر اشكل علما اما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالالف ...

ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب
العدول في عمر فانه المنقول عن عامر نظرا الى ان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس
الاعم ونحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب جمع فانه بمنزلة جمعاوات وتركيب الاعجمي في نحو بعلبك
وتركيب الالف والنون اما مع الاسم او مع العلمية او مع الوصفية وتركيب الجمع وهو اما تكرر الجمع ...
والجمع او تركيبه مع العلمية وفي كله نظر لانه لا يتناول نحو احمر علما وايضا الفعل اذا كان وصفا ليس
مشتقا من الفعل فالاولى ان يقال وزن الفعل لما كان في الفعل لم يجر معه كسر والتنوين فاذا وجد في
الاسم حكي ذلك الوزن على ما كان عليه كتب بعض ايضا ان يكون مثل ذلك مثل العلمية غير منصرف
وهذا ليس بخطاب هذا الكتاب فان الشارح كتبه على حاشية هذا الكتاب وبعض الطلاب يكتبه في الشرح
وهي سهو قوله نحو اربع ارطى نبت يدبغ به الجلود وهي منصرف لان الالف للالحاق لا للتانيث
بدليل ارطاة فاذا سمي به امتنع من دخول تاء التانيث فيه فصار شبيها بالف التانيث فمنع من الصرف
قوله وهو اي ما فيه علتان الاصل ... قوله واوزن فاذكره غيره ويحتمل ان يكون معناه ان
كون كل واحد علة لمنع الصرف [redacted] نظر حتى اذا العلة في التحقيق اثنان منها قوله على انها
حكاية فقد يقال لا احتياج الى ارتكاب الحكاية لان تعداد العلل في من ان يكون واحدة منها يمنع من الصرف

قوله والنون ما زيد حسب المعنى وبين النون فيكون زائدة حالا من النون نظرا الى معنى الكلام
لان النون بحسب المعنى فاعل وان كان بحسب الصورة عطفا على خبر المبتدأ قوله الملازم جملة وهي
قولنا النون زائدة الملتزم والكلام من هذا الوجه يرد على ان الجملة سبب لانه عطف على الاسباب
المعدودة قوله اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام كما حكم بزيادتها في قوله ثم كنت لحي رجل اسى را
فكانه قال ونون زائدة وكمثل جار قوله فاختلف فيه اى في هذا السبب الذى هو الالف والنون
قوله لمشابهة للفى التانيث اى في امتناع دخول تاء التانيث كما مر قوله وذهب للمشابهة
المعنوى الظاهر انه نقل مذهب المنوين الحلى والتانيث المعنوى فان ذهب شار الفوائد وموافقة
قوله ولهذا الوجه اى لان بسلمات للقوم قد سبق اشارة الى ان كل سلمات على ضعيف عند
الزمخشرى لان هذه التاء ليست منجية للتانيث بل دالة على الجمع ايضا فلا تقوى قوة المنجية
فلا تعتد بها في منع الصرف ولا يجيز هنالك تار مقدرة اذا كان على المؤنث لان وجود التاء الظاهر
مانع عن تقديرها الذى فليس هنالك الا العلمية وحدها قوله احدهما خاص من الشعر وذكر اما
بائك الوزن كما في المثال الذى ذكره وجب منها الصرف واما بزوم الزحاف كما في قوله
الوى ابن ابو عمرو شلوة ولا يجب منها الصرف بل يجوز كما في التناسب فاحفظ

بان يقول الى ذكر سخانا بالنصب للمناسبة
فان قيل ان الضرورة تندفع باعادة التنوين في مكان شلا فلا حاجة الى اعادة الكسر وجعل الالف
بحيث لا يبقى فيه اثر من اثار منع الصرف قلنا ان الممنوع بالاصالة هو التنوين فاذا نشأ النقل
وهى المتابع لمعاده لعدم الانصراف فلما اعيد عاد الاسم الى الاصل بالكلية فلم يبق شيء من اثار منع الصرف
قوله الثلاثى كان ما قبله وما بعده ارادها فيه قوله ثم اما ساكنا واما فخرا قوله لجواز ان يكون
جمع الا القوم وذلك لان كونه على صيغة منتهى الجمع يقوى الجمعية حتى يستغنى في الصيغة كما ان لزوم التانيث
يقوى التانيث قوله فكانه تعدد عليه الجمعية لا ينفك عن الكلمة في جمع المنصار نظير جمع التكسير
نحو حبلى وحبالى وصحراء وصحارى وسلامة نحو حبليات وصحراوات ونسبة نحو حبلى وصحراوى
قوله خروج الاسم عن صيغته اى عن صيغته التى كان اصله ان يكون على تلك الصيغة كما ان اصل ثلاث
يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة كما في ضرب المثنى عن الضرب اذ ليس اصله ان يكون على صيغة الضرب بل
معناه احد صيغة من صيغة الذى لا خروج الاسم عن صيغة الاصل فلا يرد لزوم كون ضارب غير
منصرف للعدل والصفة قوله وجد فيه قياس اى دليل قوله وتحقيق العدل فيه اى في هذا
المذكور الذى هو ثلث واخواته قوله والعدد الا القوم اى المشهور من الفاظ العدد من الواحد
الى العشرة هى واحد واثنان الا القوم فيكون اى ذو اخواته مشهور معها ومعدولة عنها حكم كما
عليهاء

قوله لان المراد من كل منها العدد اى انما حكما بكون احاد واخواته العدد المكرر قوله للعدل والصفة والوصفية فى ثلث مثلا اصلية لانه معدول عن ثلثة وهو المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة للمكرر فيحكم اصلية فيما يخرج اعنى ثلث وان لم يكن الوصفية فى اصله العدد كقو واحد واثنان الا انها اصلية كاسبق قوله واما فوق الاربعة الا ان قال المص فى شرحه وهل يقال فيما عداه الى العشرة او لا يقال فيه خلاف اصحها انه لم يثبت وقد بعض النحاة فى صحيحه على ذلك ومن جوز ان التاسع بعضها اى بعض المص والا فالظاهر لعدم والاولى ان يقوله بالمنع معدول عن الغرم وهو اصح مما قيل ان اخر معدول عن الاخر قوله وفعلاء عند صفة الى الجمع واما فعلاء الصفة فيجمع على فعل كحمراء وحمر قوله وقياس جمعه الالف وهذا اولى مما قيل ان جمع معدول عن جمع لان جمعاء فعلاء كحمراء وذلك لان ككر حمراء فى الحمر لا جمع بالواو والنون وهو كرحمع فيقال فيه اجمعون فلا قياس احمعا عمل الا قوله واما باب قطام اى لو قطام فعال الذى هو علم للاعيان المؤنث عن العنوان ونحوها قوله فلم توجد الطريق اى ضرورة منع الصرف قوله تقدير العدل فيه ان يكون فيه تقدير العدل او انه فالمدخل فى منع الصرف قوله ان فعال يبنى جاء علم

علم انه فعال اسم فعل كنزال يبنى اتفاقا وكذا فعال مصدرا كبحار وصفة كفسق فى علمها سيأتى والا فعال الذى هو علم للاعيان المؤنثة فعند حجاز وبه الاداء الى قوله انه فعال يبنى عند اهل الحجاز قوله حضار اسم لكوكب يقوم سهيلا وكانه مؤنث مماثل لستبدع فى اعلام الاعيان المؤنث قوله وهو باد علم لبعض مخصوص قوله وليس فيه اى فى فعال الذى هو لقب ذاته قوله لحصل بوجه التنبيه فانه او اشد فيه العدل لتشابه فعال الذى هو اسم الفعل كنزال مصدرا كفسار مصدرا او وصفا فانه اجاب لذلك قوله فلما قدر العدل بهذا التقدير انما بتم [illegible] على لغة اكثر بنى تميم واما على لغة الفهم فلا لانهم يجعلون ما فى لقب راء موافقا منصرف ايضا وفى فعال ما كان اللام النون من فعال معدوله قدر العدل فى القسم الرابع طردا للباب فعال علم دخيره واحدة وضعف هذا ايضا ظاهر قوله الوصف شرط الا لقب المراد من الوصف هنا كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كالاحمر واسود قوله اشتباه صرف اسود فان قيل الفرق بين اسود وانتم قلنا وجدنا اسود وصفا كما وجدنا اسما بخلاف انتم فانه لم يوجد الا اسما قوله ونعم صورة الاصل الى الفرق [illegible] وهو اسم الحية المتصفة بالسواد الحية مطلقا فاعتبار ذات الحية فى مفهومه فرعى عن الوصفية لكنه لم يخرج عنها بالكلية اذ فيه معنى الاتصاف بالسواد وكذلك حال ارقم فانه اسم للحية التى فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا

كالشوح عبارة المتن والشرح قوله حسان بن ثابت حسان لا ينصرف ان كان ماخوذا من الحس

وهو القتل وينصرف ان كان ماخوذا من الحسن قوله وكذلك ادهم للقيد الذي فيه سواد وهو الماخوذ من

الحديد للمقيد فعليك قوله اي شرط التانيث بالتاء اي بالتاء الظاهرة سواء كانت في مونث حقيقي

كفاطمة او للمعرفة قوله فلا يكون لانا واذا لم يكن لانا كان ضعيفا فلا يقوى على منع الصرف من

قوله صرف فعاة فان فاة صار الثلاثة بحذف منها التاء مع بقاء الاسم على معناه الاصلي واو جنس

فانه على ما صار الثلاثة بلا ثاء فيكون غير منصرفة قوله التانيث المعنوي هو كون الاسم موضوعا للمؤنث

خاليا عن احدى علامات التانيث وطريق معرفته السماع قوله صرف جو حفات ... يطلق على

المذكر والمونث قوله لو سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع الصرف والتاء وجب منصرفا ...

فيه خفة سكون الوسط وذلك لان حركة النقدير تعتبر على ما ذكرت قوله وفي نظر اي في وجوب منع

الصرف نظر اذ لا يجب منع صرف مثل شاة على تقدير ان يكون علما لمذكر قوله ... وذات لمرتبة كذا

وفي الصحاح ... فدل على ان اصلهما التاء ولكنها ... بل على ...

قوله واصل شاة شاهة والدليل عليه ان تصغيرها شويهة وجمعها شياه فهي للمرتبة ...

... جواب لو والالف دخل ... الجواب قبل قوله ولذا كان كراع الى اقوى المكر ...

والجر ... الوصف في الفرس والجر وهو سندق الساق يذكر ويونث والكراع اسم لجميع الخيل ايضا

من اسماء الخيل اي لمذكر من الفرس قوله عناق وهي الانثى من ... والمعز قوله لانه

لان تانيث في الجمع حقيقية اي ليس فيه في نفس الامر بل على سبيل الاعتبار والتاويل ... سمي

بجمع ... تانيثه قوله وهذا الذي يجري اي كون العلمية شرطا قوله تعريف التاكيد الفاظ

التوكيد ... اخوانه معارف اتفاقا ولهذا لم يقع توكيدا للنكرات ... تعريفها بتقدير الاضافة

قيل بتقدير اللام وقيل هذه الالفاظ اعلام لمعانيها قوله كجمع قيل اجمع غير منصرف للوزن

والوصفية الاصلية التي قد زالت فلا حاجة الى اعتبار التعريف التوكيدي وكذلك جمع غير منصرف للعدل

والوصفية الاصلية وعلى هذا يكون شرط التوقف هو العلمية فقط قوله بعض التوكيد وانما قال

بعض التوكيد لان ... وجمع ... عن ... اعتبار ... قوله لا يحتاج الى شرط احد الامرين بل شرط

التعريف العلمي سواء كانت العلمية في الفاظ التوكيد او غيرها قوله ان يكون علما في العجم اي يكون الاسم

اولى في العلمية العجمية قوله اي شرط العجمة قيل الاولى ان يقال شرط العجمة ان يكون في اول استعمال

العرب علما او بعد ذكر ... وهو عدم تصرف العرب في ذلك الاسم اولا الاترى ان قالوا ان اسم

جنس في العجم بمعنى ... ثم نقله العرب الى العلم فلم يتصرف فيه فصار غير منصرف قوله او غيره ...

نحو جنب بالتحرك على وزن كلاهم كلاهما فعلوة ... قوله فلم يمنع الصرف اى لم يمنع الصرف ... اسم الذى

لم منع عجمية من الصرف قوله ولهذا اى ولان شرط العجمة ان يكون علما فى العجم قوله او سمى به

اى سمى به رجل قوله لولا ذلك اى لولا احد الامرين قوله فيكون فى غاية الخفة الا القاسم

ان العجمة سبب ضعيف اذ ليس امرا محققا ثابتا فى الاسم بل هو امر اعتبارى فى محل تجوز اعتباره اعتبار

سكون الوسط واما التانيث فى هند امر محقق يجوز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر

قوله وشتر اسم حصن بديار بكر قوله صيغة منتهى الجموع وانما سميت بصيغة منتهى الجموع

لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة وانما جمع السلامة فانه لا يغير

الى حالها فلم يمنع نحو اباعير جمع ابال جمع ابل قوله احدهما ان يكون بعد الف الا الجمع اى

الجمع الذى او نحوه وثالثها الف قوله نحو صياقلة جمع صيقل وهو الصانع الذى يجلى السيف

قوله لئلا ينتقض بمثل فوارة الغارة لحاذق ونحاس للبخل وبحار فارة بين لغو الجنة وبلال

للنفس الجلال ولو قال جمع فارهة لكان اظهر قوله ويمكن ان يجاب عنه والجواب الصحيح ان يقال

ان الكلام فى جمع يكون بحيث منتهى الجموع محققة باقية على حالها وشىء من هذا الجمع لا يجد فيه تاء التانيث

نعم اذا صار علما وزال عنه جمعيته كحضاجر وحدائق جاز دخول تاء التانيث عليه وح لا يعتبر جمعيته

الاصلية اذ قد صار كالمفرد فى لحوق تاء التانيث واتيانا بامتزاج الياء به خرج عن الحقيقة هذا الوالم يكن

تاء التانيث فيه مقدرة اما اذا كانت فيه فلا اختلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسى فى جمع كرسى

قوله فانه جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء وهو معرب قوله لم يكن فيه تانيث لانه اسم لم يكن

فيه تانيث حقيقى لكن الظاهر انه يكون فى حكم الضبع الذى هو مؤنث غير حقيقى فالاعتماد على الجواب الثانى

قوله ولقائل ان يقول لا يبقى لما كانت الجمعية مع رد المامجير فى منع الصرف نحو حضاجر كالوصف فى

نحو اسود للحية كالواجب عليها ان يقتصر الى القدر وعسى ان يجاب عنه بانه يبقى هذا المنع بقوله احضاجر

آخر فلا قصور فى المقصود وذلك لان اشتراط الاصلية فى الوصف الامرين احدهما ان الوصف بالمرافقة

بحيث معتبرة والثانى ان الوصفية الاصلية غير معتبرة والوصف فى الجمعية غير منقوض واما اعتبار الجمعية بعد زوالها

فقد يبقى بقوله وحضاجر الاعلم ولو قال ثم جاء الجمع انه يكون فى الاصل كما فى الوصف ليشمل بان الاوين فى

الجمع كما فى الوصف قوله واذا كان جمعا او منقولا عن الجمع كمصابيح وحضاجر قوله جمع سروالة تقديرا

فكان الاولى قطعه من التراويل يسمى سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل قوله يلزم ان يكون عدلا وذلك

لان الاصل الحمل على النظير صار سببا عاشر للتسعة المذكورة قوله ولم يتعرض المص لها اى لم يتعرض

المص للحمل على النظير فى تعداد الاسباب ولم يتعرض فى مباحث الجمع ايضا لان الجمع يتقيم الى حقيقى

وتقديرتي كالعدل و الجواب ان كون [illegible] سيالبس اما محفقا بل [illegible] احتمالي وكذا كون [illegible] تقديرنا احتمال

ايضا فلم يعرض لها هناك بل اكتفى بذكرهما ههنا على وجه الاحتمال قوله مثل سلام وكلام اى يحتمل جوا

في الوزن والمعنى شابها السلام والكلام كان [illegible] محافظة وفوائد كان [illegible] لكراهية وطواعية على ما عرف قوله

هو لا فجوار [illegible] الى الغرض الثاني جعل الاعلال مانع اعني منع الصرف فلذلك اورد جواري ضمنا بلا تنوين

وقد يلزم على ان [illegible] في حال الجر جواري بالفتح فلا يتصور اعلال بحذف حركة الياء فاذ كان في توجيه جوار

يؤدي الى الكلفة الغلبة التي ورد عليها شعر الوزن فالاولى ان يقال اصله جواري بالتنوين فلما حذفت

الضمة التقى الساكنان فحذف الياء فجعل هذا التنوين التي كانت في الاصل للفرق عوضا عن حركة الياء او يقال

بعد حذف الياء حذف تنوين الصرف لان الاعلال لمضي الصيغة المتقدمة على نفي احوال الياء والغالب الاكثر

ابضا من عوض عن الياء او عن حركتها تنوين [illegible] ولا يعد في اعتبار الصرف

في الاسماء الصرف ولا نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة ووجدت منسخة لمنع الصرف فحذف تنوين الصرف الذي

جيء به للاعلال ثم اتى تنوين [illegible] وقد يكون حرث يجار اصله جواري بالكسر والتنوين فحذف الكسرة فالتقى

ساكنان الى [illegible] ماذكرنا في حال كرفع قوله لانه لو لم يكن على الى الفرق وانما اذا صار المركب علما فانه يصير [illegible]

كحرف كلمة واحدة فيكون التركيب لانا نقول ان لا يكون باضافة الى الفرق فالمركب الاضافي اذا جعل علما

كعبد الله اجرى الاعراب على جزء منه ما نقل بهي كلمة واحدة حال العلمية واعرب باعرابين نظرا الى الاصل

وهي المناسب لما ذكره المص في حد الكلام وقيل هي كلمتان نظرا الى اللفظ وهي المناسب لتحديد الكلمة باللفظ

الدال الى النحو واشبه بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا كان علما كجون

سناطق قوله فبالاولى ان لا يجعل قد [illegible] مخففا على [illegible] مصدر فيكون ما بعده تابعا او لجار

مع المجرور خبر ايضا اي عدم جعل المنصرف غير منصرف ملتبس بالاطلاق وقد يقرأ شدد اعني انه صفة مشبهة

فيكون الياء زائدة في المبتدا وكذا حال فبالاولى اي يكون الياء زائدة قوله نحو تابط شرا لجبر

الشارح مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها وقيل سمار البقاع الاصح وان كان والحق

ان الجملة من حيث هي جملة فيقبل جعلها علما بنية بل يحدث فيها باعتبار الاصل وان كانت اجزاؤها معربة فانها اذا

جعلت علما فقد صار الجميع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على القدر كبعلبك ولكن لما كان الجزء الاخير

من تابط شرا معمولا لما الاعراب لحكي كلها لان على الغفلة امتنع من ظهور الاعراب عنه لفظا فصار اعرابه

تقديرا فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الكلام بمقتضى اعتبار البعدو هو

ظاهر في اجزاء الجملة فلا ظن مع ذلك كونها اسما واحدا فيحكم عليها بمنع الصرف قوله ولانه

لا يكون الكلام متضمنا للحرف الى الفرق فانما هو عدم علما يحكي على بنائه وهو الاصح وقد يجري عليها الاعراب

ويمنع من الصرف وح لا حاجة الى الاحتراز عنه قوله فلنا الى الفرق وقد يقال ان كون الاعلام وكذا منقول

حرف عن ترتيب مذكور فيما بعد فيعرف بذلك نحو جاءني التركيب المعتبر في منع الصرف واما كونها بحال
حال العلمية بسبب محكية او صورة محكية فلم يذكر لظهور ذلك الحكم عنها الان الحكاية مانعة عن اعتبارها اسماء واحدا حتى
يحكم عليها بالانصراف وعدمه فان قلت اذا جعلت الجملة صورة نقدير يه ينبغي ان يحكم بالانصراف او بعدمه
فان عدم ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف ولا عدمه كما في عصى وحبلى قلت لا يبعد ذلك وجعلها غير
منصرفة وان لم يظهر فيها اثر لمنع الانصراف قوله اعلم ان الالف والنون انما يمنعان الاسم اذا وقع الضمير
الراجع الى الالف والنون لانهما بمنزلة حرف واحد قوله عليها اى على الالف والنون وعلى الغير الثابت
قوله سعدانة النابتة سعدانة ومرجانة للوحدة لم تكن في وزن نحو سكران وسكرى او رجى
الفلاح اوزانا مختلفة ولم يرد في الصفة الاوزانا واحدا وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريانة
مونثة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات قوله عمران علم شخص من الاعلام
مكسور الفاء قوله وفعلان علم جنس من الاوزان مفتوحة الفاء وهذا علم قد يستعمل في كلام النحاة قوله
وسبحان سبحان علم جنس من المعاني مضموم الفاء قوله لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات ومن جعل
وجود فعلى شرطا نظر الى انتفاء فعلانة انما علم يقينا بوجود فعلى فيرد عليه انه قد يعلم ذلك بطريق آخر كما في
رحمن قوله منع صرف رحمن لما كان الرحمن مختصا بالله سبحانه وتعالى لم يتصور فيه تانيث لا بالتاء ولا بالفعلى

قوله ولم يختلف ايضا في ندمان المراد من الندمان بمعنى النديم من المنادمة واما ندمان من الندم بمعنى النادم
فمونثه ندمى فيكون غير منصرف اتفاقا كسكران قوله وضرب وشمر اذا سمي رجل بهما او امراة لم يحتج الى اعتبار
وزن الفعل وينبغي وان يكون ضرب وشمر مجردين عن الضمير المستتر والا لكانا جملتين محكيتين كما تقرر انا طالبا لم
قوله واوزانه الفعل اى باوزان ماضي اولا زيادة كزيادة الفعل قوله كاثيل ايا الخلي غير اين عرف الخ
يعني ان الحكم بزيادة حرف الكلمة واصالته انما هو في الالفاظ العربية وهذه كلمة اعجمية فلا يحكم عليها بزيادة النون
والفاشل حيث لم يات في العرب قوله لا نظير اي لوزن العرب قوله في مثل النهشل الذئب وايضا
الرجل قوله انصرف بمثل مع وجود الوصف ووزن الفعل قوله واما الاول وهو ان يختص بالفعل
قوله فطاهر اذا لا يختص بالفعل كبرمع والحج في الصحاح بلغ سرابه يلمع واليرمع حجارة بيض رقاق
قوله ما فيه بجلة اليهود الناوسهم النجحة المطلاعة على الكل وكذلك حكم اربل الادمل الرجل الذي لا ام له
والارملة المراة التي لا زوج لها قوله لان تلك العلة التي نسب اليها العلمية بالاجتماع قوله انهما لا يتضادان
وذلك ان العلمية تقتضي الخصوص كزيد مثلا والوصف يقتضي العموم في جميع ما قام به المعنى المعتبر في مفهوم الوصف
كالحاكم مثلا فانه يطلق على كل ما قام به الحكم وبالجملة يعتبر في العلم ذات معينة وفي الصفة ذات مبهمة فلا
يجتمعان قطعا قوله او المعرفة او العجمة لا التانيث ترك ذكر المعرفة اولى لان المعرفة المعتبرة في منع

التعريف من العلمية لانهما سببان متمايزان و سوى اشتراط المولفة بالعلمية انما يجب ان تكون علمية بخلاف سائر

الاسباب المشروطة بالعلمية فانها اسباب سابقة للعلمية يجامعها العلمية قوله لا يجتمعان اي بين العلمية والصفة

وان كانت الجمع الاقوى ههنا بحث وهو ان العلمية كما تجامع الجمعية الاصلية الزائلة بالعلمية [illegible] تجامع الوصفية

المحققة كيف والجمع لم يعتبر فيه تعيين الذات بل تعدد الافراد بلا تعيين الذات والعلم يعتبر فيه تعيين الذات لا

يقال اذا جعل الجمع [illegible] متعددة فقد اجتمع العلمية ههنا لانا نقول بل زالت الجمعية بواسطة اعتبار

خصوصية ذات معينة ونفي هناك شبه من معنى الجمعية اعني التعدد كما انه اذا جعل احمر علما للذات مخصوصة

موصوفة بالحمرة واعتبر في علمه مع خصوصية الذات الاتصاف بالحمرة فانه تزول الوصفية ويبقى ثمة معنى ما

فرق من هذا الوجه [illegible] من وجه آخر وهو ان الوصفية الاصلية لا تعتبر حال العلمية لما سبق والجمعية الاصلية

تعتبر حال العلمية اذ لا تجدد فيه قوله متضادان [illegible] اي الجمعيان وبيان ذلك ان العدل اما

هو في اوزان مخصوصة كثلث واخواته واخر وجمع واخواتهما وكعمر من الاعلام الواردة على فعل غير منصرف

في كلامهم وليس شيء منها من اوزان الفعل هذا وقد قيل انه جعل احمر معدولا عن الموصوف باللام كان احمر ايضا

معدولا عن الموصوف باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن وايضا الجمعية على [illegible] من اوزان الفعل مع وجود

العدل فيه والجواب ان شيئا منهما غير متحقق اما الاول فلجواز ان يكون احمر [illegible] الا عن الاحمر كما في

واما الثاني فلجواز ورود اصبع بالكسر وان لم يثبت فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا

تجامع مع وزن الفعل فتامل قوله وليس شيء منها علما كذلك اي ليس يلزم من اعتبار الجمعية

في مساجد علما دون العلمية ترجيح بلا مرجح لانهما لا يتساويان في السببية وفي بعض النسخ والالزم

الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلاثة سبب تام قوله اذ كل من الثلاثة سبب تام لم يرد بالتمام ان كل واحد

علة تامة بل ان كل واحد [illegible] سبب من الاسباب التسعة المعتبرة في منع الصرف قوله

اراد ح

ويخالف سيبويه الاخفش لما كان مذهب الاخفش موافقا لما ذكر المص من ان علة اعني قوله وما فيه علمية

مؤثرة اذا نكر صرف جعله اصلا ونسب المخالفة الى سيبويه وايضا لما كان في مذهب سيبويه خفاء [illegible]

ولو لا انه مستنكر بقوله اعتبارا لا وجه نسبة المخالفة اليه لينتصب اعتبارا على انه مفعول له

ومن قال ان الصحيح [illegible] الاخفش وجعل قوله اعتبارا بدل الاشتمال عن سيبويه اي خالف الاخفش

سيبويه اعتباره للصفة بعد ازالته بالعلمية ولا تجعله [illegible] قوله وقال الاخفش انه منصرف

لا آخره الاستدلال على مذهب الاخفش فان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير

والزائل لا يعتبر قوله واذا نكر زال ذلك المانع قد يقال هذا المانع وان زال لكن ههنا مانع آخر

وهو ان الوصفية ليست محققة حال التنكير وحق الزائل ان لا يعتبر فيه لا بد من دليل على اعتبار الوصفية

بعد زوال الوصفية كما في ارقم واسود للحية مع زوال الوصفية عنهما قوله وفيه بحث لان الوصفية لم
تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية كما ذكرناه من ان الاسود اسم للحية السوداء وادهم للحية
التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبار الوصفية
في احمر بعد التنكير لانها فقد زالت بالكلية قوله لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل الخ اي اذا سمي به لم يكن
غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب مثلث
تابع للوصف فلما زال الوصف بالعلمية زال العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في احمر فانه ليس تابعا للوصف
حتى يزول بزواله ولما اذا نكر بعد العلمية فهو بخلاف كما في احمر بعد التنكير قوله لكان حاتم غير
منصرف لان الوصفية الاصلية اذا زالت فانه لم يكن معتبرة لكونها زائلة لم تكن معتبرة في احمر بعد
التنكير بل كان منصرفا وان كانت معتبرة بعد زوالها كانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون غير
منصرف قوله لزم اعتبار المتضادين وهما العلمية والوصفية فان قلت المتضادان
لا يجتمعان فكيف يتصور اعتبارهما في حكم واحد قلت احد المتضادين ههنا متحقق
وهي العلمية والآخر اعني الوصفية غير متحقق بل ~~مقدر~~ اعتبارا في حكم المتحقق واجتماع
المتضادين بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما متحققا والآخر مقدرا ممكن الآن اعتبارهما

في حكم واحد غير صحيح قوله لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقول الشاعر اما
البيت قوله فاعتبر العلمية في احوص لا الآخر وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل واحوص ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما
جمع الاحاوص في حال العلمية نا ... على احوص اعتبار الصفة الاصلية ... على الاحاوص واعتبار الاسمية
العارضة بسبب العلمية وانما قلت ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل كحمر وافعل الاسم على افاعل
كارانب قوله ينجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظا قوله لفظيا احتراز عن مثل حبلى فانه
كسرته تقديرية قوله فصار منصرفا فدخله ولم يدخله التنوين بسبب الاضافة واللام قوله
... غير منصرف لوجود العلتين ايضا فيه كما كان غير منصرف قبل دخولهما قوله وافاد دخلها الكسر الذي
الكسر ... انما حذف منها التنوين الآخر وذلك لان المانع لغير المنصرف هو التنوين
الدال على التمكن واما حذف الكسر تبعا له ~~فكان مع الفرعي~~ لانهما جنبا فبان في مثل غلام زيد
فلو دخله الكسر ... دخول التنوين لزم حذف الكسر ايضا تخفيفا لحذف التنوين وهذا التنوين لا يمكن
مع اللام او الاضافة فعاد الكسر قوله وقال قوم ان بقي العلتان الخ اي ان كانت العلتان
باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا او زالت احدهما كان الاسم

ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للمنع الآن فزالتا معا كما في ابراهيم
مثلا وان لم يكن شرطا كما في عمر واحمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية بقيت الصفتان على حالهما
قوله وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم الى آخره للانفكاك بين المرفوع وما يشتمل على علم الرفع
مع زيادة فيكون الرفع اجلى منه لانا نقول بعد العلم بحال صيغة المفعول من اللغة لا اشتباه في مفهوم
المفهوم المرفوع الا باعتبار معنى الرفع فيه فهما متساويان وايضا لم يحكم الشارح بالتساوي بل بتجانس
التساوي وهي حاصل هذا وقد يقال فائدة العدول التنبيه على ان المرفوع ينقسم الى قسمين
اصلي وهو الفاعل وما ملحق به وهو ما عداه قوله ولم يرجع الضمير الى آخره منهم من جعل الضمير راجعا الى
المرفوعات وجاز تذكيره نظرا الى ما بعده اعني لفظ ما اي المرفوعات هو ما اشتمل اي اسماء اشتملت
على علم الفاعلية وكما ان مفهوم المرفوع يحتاج الى تعريفه كذلك مفهوم المرفوعات يحتاج اليه الا ان المشهور
في مثل هذا المقام تعريف المفرد كما ذكره الشارح ويؤيده قوله ثم منه الفاعل قوله لان التعريف انما هو
الى آخره وتحقيقه في العلوم الحقيقية وفي فن العربية قد يتعرضون بالافراد في مقام التعريف تنبيها
الى الفهم قوله لان الرفع للفاعل كما مر في اول الكتاب من قوله فالرفع علم الفاعلية قوله ليدخل
فيه الفاعل الى آخره يتوجه على هذا الكلام ان المص ذكر الاسم في تعريف المبتدا وما ادخل فيه نحو وان ٢٤

تصوموا خير لكم قوله كالمصدر واسم التفضيل الى آخره مثال فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيد عمرا وفي
الاضافة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ومثال فاعل اسم التفضيل زيد افضل من عمرو وفي افضل
ضمير راجع عائد الى زيد وهو فاعله ومثاله في الظاهر بالشرائط المذكورة نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فان الكحل فاعل احسن ومثال اسم الافعال نحو نزال فان انت فيه مضمر وهو فاعل نزال
ومثال الظرف نحو زيد عندك ففي عندك ضمير مستتر راجع الى زيد ومثال الجار والمجرور نحو زيد في الدار فان
هو مستتر في الدار وهو فاعل في الدار على سبيل المجاز قوله وقدم عليه الضمير في عليه راجع الى ما في ما اسند
لا الى الفاعل كما يوهمه العبارة قوله زيد قام مسند اليه اي مسند اليه للفعل الذي هو قام قوله
لانه على تقدير الى آخره اي يدفع بها الا انه على تقدير الى آخره وانما قال على تقدير ان يكون زيد مسندا اليه
للفعل لان قام ههنا مسند الى الضمير المستتر فيه الراجع الى زيد وهذه الجملة اعني قام مع فاعله مسند الى زيد
فلا حاجة اليه الى الاحتراز عنه بقوله وقدم عليه لان الفعل وشبهه لا يسند الا الى ما بعده ثم المجموع من
الفعل او شبهه وما اسند اليه قد يسند الى امر متقدم عليه كما في زيد قام وزيد قائم لكنه قد يتوهم ان قام
او قائم مسند الى زيد بناء على ان الضمير مستتر مع انه عبارة عن زيد فاحتيج الى هذا القيد لدفع التوهم قوله
على جهة قيام الفعل بالفاعل اي بالاسم الذي اسند اليه الفعل قوله حقيقة نحو علم زيد الى آخره العلم صفة

حقيقة موجودة في الخارج فانه مبدأ الحاكم يحذف في التركيب فانه او اضافي اعتباري قد يجذف المضاف

فانه امر عارض فليس معنا قيام حقيقي بالفاعل لكنها اسند اليه على طريقة اسناد النافع الفاعل وهي القيام صح

صيغة المعلوم ومابني لمن الفاعل على جهة القيام اي على طريق وطريقة قوله او تقديرا

وفي المثال المذكور اعني ان قام زيد ثبت تقدير الاسناد وحاصل قوله لان المراد بالاسناد وهي الاسناد

بالايجاب والنسب المراد بالاسناد ههنا هو النسبة ولا شك ان الايجاب نسبة مع ايقاعها و في النسبة

مع انتزاعها قوله العقل الاصطلاحي هي لفظ ضرب مثلا وهي قائم بالمتلفظ قوله والضمير فيه

يعود الى ذلك المدلول لجواز عود الضمير الى بعض المدلول كما في قوله ثم اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله

وسائر الاشياء الموجبة للمعنى اي باقي الاشياء من المعقود وغيره قوله القرب اي للعصوق بالفعل

لصوقها اكثر من لصوق سائر الاشياء بالفعل قوله والكوفة عطف على قوله لان الفعل قوله موجب اللفظ غالبا

كما في ضرب ونظائره وانما قال غالبا احترازا عن الامور العدمية والاعتبارية كما في مات زيد وقرب

عمرو ونظائرهما واحترازا ايضا عن قولك انكسر وقبل واستوى فان الفاعل ههنا في الحقيقة قابل لا موجد

قوله بمنزلة الفاعل في شدة احتياجه الى الفرع وذلك لان الاول آخذ والثاني ماخوذ فان قولك اعطيت زيدا

درهما معناه جعلت زيدا عاطيا درهما اي آخذا من العطو وهو الاخذ قوله في عدم جواز العطف

كان لا يجوز اخذ صاحبه الدرهم قوله ومن كان يعطي حقيقي القصا

فانه حقيقي او لا ومن كان يعطي العصا وحقيقي فالعصا وشاغ لفظ الكل

لانه المفعول الاول قوله نحو اكل الكمثرى موسى اي موسى آكل والكمثرى ماكول

من قرينة معنوية ومابعده قرينة لفظية قوله وجب تقديم الفاعل على المفعول اذا كان

الفاعل مضمرا متصلا سواء كان المفعول متصلا او لا قوله فلا يلزم انقلاب المتصل وهو حال

نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يتعلق لجاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا بد من ان يكون مع تعدد المستثنى

المفرغ بعد الا الفاعل والمفعول يعني ما ضرب احد الا زيد عمرا ولا مع تعدد المستثنى المفرغ بعني ضرب

احد الا عمرا زيد فانه كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما فقط وان كان الثاني

كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا

يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب قبل الا على اختيار المصنف وهو انه لا يجوز الا مع تعدد المفرغ ومنع

بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة ليكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما

ضرب زيد الا عمرا وح يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر

والحق ان تقديم الفاعل ليس بمطلق بواجب في هذه الصورة بل تقديمه اولى اذ لو لم يقدم لزم بقصر

ان تقدير الصفة قبل تمامها على الموصوف قوله ح فالحاصل انه ذكرنا في ذا وجوده [illegible] ولا بد
مهنا الشرط المذكور هناك بل تقديم الفاعل ههنا واجب بلا اشكال لان الحصر ههنا في الجز الاخير
ولو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا قوله ح وفيه من الاشكال الذي عرفته فيلزم انقلاب المعنى
والاشكال الذي قد مر [illegible] الانقلاب انما يلزم اذا كان قدم الفاعل وحده واما اذا قدم مع الافعال
انقلاب اذ الحصر انما هو [illegible] الكلام [illegible] قوله ح في جواب من قال من قام فان قلت ان
السوال اذا كان بجملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب ايضا جملة اسمية ليتوافقا في كونهما جملتين
اسميتين على ما سنذكره في جواب اقام زيد من انه مقدر بجملة فعلية رعاية للتطابق بين الجواب
والسوال قلت انه من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة اذ تقديره اقام زيد ام قام عمرو
ام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فلما تضمن من معنى الاستفهام قطعا للتطويل
وحيث [illegible] ذلك [illegible] الا علامات الى ان صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في
الظاهر فنفى الجواب رعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة ويؤيد ذلك مجيء الجواب جملة
فعلية في قوله من يحييها الذي [illegible] وقوله [illegible] خلقهن العزيز العليم قوله ح لبيك يزيد يقال
بكبر ويكبت كلاهما بمعنى [illegible] الرجل اي خضع وذل والضارع الضعيف النحيف قوله ح

قوله ح يختبط المختبط هو الذي يسال من غير وسيلة [illegible] قرابة بينهما قوله مما تطيح الطوائح اي من
اجل اهلاك المهلكات اما ان يتعلق بقوله يختبط اي يسال لاجل اهلاك المهلكات ماله او بمقدر وليبكه
اي المحتاج لاجل اهلاك المهلكات قوله ح الطوائح جمع مطيحة طاح اي هلك واطاحه غيره اي
اهلكه وكذلك طوحه يقال طوحته الطوائح اي قذفته القواذف وهي الحوادث التي ترمي
الشخص في المهلكات قوله ح ففي كل موضع له [illegible] اي في كل موضع المفعول فيه اي في ذلك
الموضع [illegible] قوله ح واما وجب حذفه الخ [illegible] الا انه في هذا الموضع ونظائره لان الابهام في [illegible]
انما [illegible] من حذفه واما [illegible] الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين [illegible] كقولك جاءني رجل
الى زيد قوله ح اي نعم [illegible] قام زيد الى آخره اي لم يقدر في الجواب الجملة الاسمية بان يقال
تقديره نعم زيد قام بل قدر الفعلية ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونهما جملتين فعليتين قوله
[illegible] الفعلان الى آخره وانما صرح بالفعلين بناء على ان الفعل اصل في العمل واقتصر على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان فاذا عرف حال التنازع بين فعلين عرف حاله فيما عداهما قوله ح الى
[illegible] العصريين الى آخره يعني ان الكلام بدون قوله [illegible] ام الا [illegible] لا يكون فيه اشارة
الى ان هذا القسم الثالث [illegible] لا يكون فيه دفع التوهم الذي [illegible] ذكر

ولیس شیء منهما مما یحتاج الیه فی صحة الکلام والحق ان قوله مختلفین احتراز عما اذا تنازع الفعلان فی اسم
باعتبار الفاعلیة مثلا او فی اسم آخر باعتبار المفعولیة نحو ضرب واکرم زید عمرا فههنا تنازع الفعلین فی الفاعل
والمفعولیة ولیس قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمین الاولین وانما القسم الثالث
هو ان یتنازعا فی اسم واحد فیطلبه احدهما باعتبار الفاعلیة والآخر باعتبار المفعولیة فیکونان مختلفین
فی اقتضاء ذلک الاسم فقوله مختلفین مما لابد منه فی صحة الکلام قوله ویمکن ان یجعل الخ وعلی هذا
یکون جانب العاملین المقدرین فی القسمین الاولین اذ لا تنازع فی الثالث فکان ینبغی ان یقدم علیه
قوله ضرب ضربنی زید وضربت ضربت زیدا فزید فی المثال الاول فاعل للتاکید دون التاکید فانه
لا یقتضی ههنا فاعلا لانه مکرر لتحقیق الفعل الاول وزیدا فی المثال الثانی مفعول للمؤکد ایضا دون التاکید
فانه لا یقتضی ایضا ههنا مفعولا لانه مکرر لتحقیق الفعل ایضا لا لفاعل قوله حتی تنتقض بمثل ضربت
الی آخره فان ضربت وضربنی وان توافقا فی جوهر اللفظ لکنهما مختلفان فی العمل قوله وانما قال
الفاعلیة الخ فقد توهم ان الفاعلیة یتناول الفاعل وما نسب الیه والمفعولیة یتناول المفعول وما نسب الیه
من المنار.
وقد عرفت ما فیه قوله وانما قال ظاهرا لبعد ما حمله الخ الظاهر ان المراد من تنازع العاملین اسما
واحدا بعدهما انما هو بحسب المعنی بان یحتاج الیه ویصح ان یکون هو معمولا فی ذلک الموضع معمولا لکل

واحد منهما علی البدل فی الخ لا یتصور تنازعهما فی الضمیر المتصل لان المتصل الواقع بعدهما یکون متصلا
وهو مع کونه متصلا بالثانی
بالثانی لا یجوز ان یکون معمولا للاول کما لا یخفی سواء کان ضمیر غائب او مخاطب او متکلم وسواء کان مرفوعا
او منصوبا واذا لا تنازع فی الضمیر المتصل لم یتصور قطع التنازع فیه لا بالحذف ولا بالاضمار واما الضمیر
المنفصل الواقع بعدهما نحو قولک ما ضرب واکرم الا انا ففیه تنازع فعلی مذهب الکسائی یقطع
بالحذف وعلی مذهب الفراء یعملان معا واما علی مذهب غیرهما فلا یمکن قطعه اذ لا یتصور الاضمار
مع الاول لا بد وان یفید المعنی ولیس هذا عندهم تنازعا یمکن قطعه باحد طریقی القطع عندهم
وهو ما ضرب واکرم الا ایاک بل یمکن قطع التنازع بالحذف الذی هو مختار عند الکل لکنه یمتنع فیه الاضمار
ایضا قوله او یترتب الحکم الخ وهو اختلاف الفریقین فی اعمال ایهما اولی قوله زید ضرب
واکرم مثال التقدم قوله نحو ضربنی واکرمنی مثال التوسط قوله لزم ان الاول وهی
انشاء التنازع قوله وفی ازدیاد الاسم الثانی نظر بیانه انه لا تحقق التنازع فیه عن الاشتمال لکن
بل یحتمل وجه من العاملین بدل الآخر اذ لو لم یکن ثمة لم یکن هناک تنازع قطعا وثم کما انه لا ان زیدا
فی المثال الاول یتعین ان یکون فاعلا للاول بل جاز ان یجعل فیه الکل فینتصب علی المفعولیة
ولا یسند الفعل الاول الی زید حقیقة الی ضمیره ولا انه ایضا ان زیدا یتعین فی المثال الثانی

فی ... بل ...

قوله اما قائم فيجوز في الفاعل الخ
فانه مفهوم الفعل لا يتم الا بالفاعل لانه وضع للاسناد
الى معين قائم بذكره ثم قوله فتامل ٥ ح ح

الاخير بل لان يكون معمولا للفعل الاول بل جاز اعمال الثاني والجواب عن النظر ان اعمال كل واحد
جائز لكن للخلاف بين الفريقين مجال بل اعمال الاول هو المختار عند الفريقين وهذا
هو المراد من التعيين لانه لا يجوز اعمال الثاني فتامل قوله وجاز خلافا للفراء فانه
جائز في عبارة المتن مشيرا الى اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الرفع كما ذكره الشارح
وهو حاصل الخ قوله وعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب نحو ضربني واكرمني
زيد واكرمت وضربت زيدا فان زيدا في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما الاول التنازع والثاني
النصب الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول
دون الثاني نحو ضربني واكرمته زيد لجاز عند الفراء ايضا من التسمية الى غير المسمى
الاول وهو الصحيح لاشتماله على تفصيل مذهب الفراء فانه ان اقتضى الفعلان الرفع
فعنده يعمل الفعلان معا في ذلك الفاعل ويكون رفع الواحد مسندا الى العاملين جميعا لا
استحالة فيه لان العامل باعث لا موثر وكذا ان اقتضى الفعلان النصب يعمل الفعلان معا كما
عرفت فتعلم التنازع عنده في هاتين الصورتين باعمال الفعلين جميعا وان اقتضى الاول النصب
والثاني الرفع واعمل الفعل الثاني جاز عنده وكذا ان المقدر عن الاول ولا يضمر فلا محذور

وان اقتضى الاول الرفع والثاني النصب فان اعمل الاول جاز عنده ويضمر المفعول
في الثاني فلا يلزم حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اعمل الثاني لم يجز
عنده لانه يلزم احد المحذورين قوله وكتا بالنصب عطف على المفعول فاسق
والكمت جمع الكميت وهو عند الكل الفرس يكميت وهو تصغير الترخيم والكمية لونه
بين الحمرة والسواد قوله والمتونات من الدابة لونها لون الكمت الحمرة قوله كان متونها
والمتن والمتنة ما يتصل الظهر قوله واعمل الثاني دون الاول فتنازع على هذا
ضمير الجمع عند الجمهور ومحذوف عند الكسائي قوله لانه لا يجوز الا حذف احد
المعمولين حذفه جائز لكنه قليل وانما الممتنع هو الاقتصار على احد المعمولين
الا بقرينة الاقتصار التقاء احد طرفي النسبة وهو غير جائز بالفرق
قوله حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه لا يخفى ان هذا الاضمار يجري في النحو
اذ لا يظهر انه راجع الى ماذا اقول مع انه يلزم حذف المفعول الثاني
قوله حذف الحذف الاول ركاكة قوله لصار ذلك المثبت حسب كلمه
حيثما لاكرمك فان الجمل الاكرام منتسبان اجب للعوى قوله الخ

المنع مثبتا كقولك لو لم تضربني تشتمني لم اضربك فان الضرب والشتم منتفيان بحسب المعنى
قوله فيكون منفيا بدخول لو عليه وكذلك كفاني انه مثبت لفظا وقد وقع في جواب
لو فيكون منفيا بحسب المعنى كانه قال لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال
قوله ح فلا يلزم ان يكون طالبا لقليل المال الخ وهذا الكلام مبني على ان الواو
في ولم اطلب للعطف وهو ظاهر وقد يتوهم ان الواو للحال وذو الحال هو الضمير
المنصوب في كفاني والمعنى كفاني قليل من المال حال كوني غير طالب لقليل المال ولا منافاة بين ان
يكون قليل من المال كافيا له وبين ان يكون هو غير طالب اياه وليس بشيء لان كفاني
مرتب على لادنى معيشة وهذا الشيء هو غير طالب القليل من المال او مستلزم له فكيف يكون
الكفاية المرتبة على هذا الشيء منتفية بعدم الطلب ومقام [illegible] قوله لانه اذا ذكر
تعريف الفاعل الى آخره اي الذين ذكروا تعريف الفاعل ولم يذكروا فيه قيد على جهة قيامه
به المفعول لم يبق فاعلا عندهم داخل في الفاعل وقسم منه وهي مذهب [illegible] النحو
ومنهم ابن الحاجب للفصل وغيره قوله فيدخل في مقام الفاعل لكان في [illegible] الى آخره ما ذكره
منقوض بقولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فان الضرب فاعل اعجبني مسندا الى [illegible] زيد

زيد وانما قال الذي لا يجوز هو ان يكون شيء واحد مسندا او مسندا اليه بالقياس الى امر واحد
فالاولى ان يقال [illegible] لم يجز الاختصار على احد مفعولي باب علمت تعيين المفعول الاول لقيامه مقام
الفاعل لانهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند بمقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود
المفعول الاول الذي هو مسند اليه قوله ح لان النصب هو المشعر بالعلية وذلك لان
النصب بتقدير اللام الدالة على التعليل فاذا زال لم يبق اشعار بالعلية وقد يفوت حينئذ
المقصود له قوله ح تعين المفعول به لان يقوم الخ وقد نقل عن البعض انه اذا اخير المفعول
به اهم في الكلام كان اولى بان يقام مقام الفاعل مثلا اذا كان المقصود الاصلي وقوع الضرب
امام الامير اقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به وكذا الحال في غيره ومنه قول الشاعر
ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسبّ بذلك الجرو الكلابا قوله ح بانه زائدة على مدلول الفعل
من سوء الخبر [illegible] يدل على معنى زائد على مدلول الفعل كقولك ضرب ضربات او ضربتان او ضربة
او ضرب ذلك الضرب ولكن قولك ضرب ضرب فليس فيه فائدة زائدة على مدلول الفعل فلا يجوز
قوله ح وانت تعرف [illegible] بزيد الا ان الظاهر ان بزيد في هذا المثال مفعول به حقيقة لانه تعدى
اليه الفعل بالباء والمعنى ذهب [illegible] اي جعله ذاهبا وان كان بينهما فرق دقيق

وهو ان يكون احدهما مفعولا صريحا والآخر غير صريح مع لزوم المطابقة في الاول دون الثاني ابن [illegible]

فالاولى ان يمثل بقوله ورب زيد لا فيه عمرو راشد بدا قوله ح ومنها المبتدأ والخبر
اى من المرفوعات المبتدأ والخبر واما قوله فمنه الفاعل اى من المرفوع او فما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل واتمام المتن ذكر منصوب لم يبق فاعلا بشيء لشدة ارتباطه بالفاعل حتى عدّ بعضهم فاعلا
وصدور المبتدأ والخبر بعده وهنا لانهما ملحقان بالفاعل الذي هو الاصل في استحقاق الرفع عند الكل
الثاني ولم يعد ما ذكر بعد المبتدأ والخبر من المرفوعات بشيء لكونه واحدة اما المبتدأ او الخبر
بحسب اصلها فتامل قوله ح او ما في معنى الاسم اى في تاويل الاسم كما قيل عندى [illegible]
قوله ح اى ان تسمع بالمعيدي وانما حذف كلمة ان للتخفيف عاد الفعل الى رفعه وفي تنبيك لا حاجة
الى اعتبار ان وجعله بتاويل المصدر حتى يقام مقام المصدر الا انه قد ورد في المثل ويكفى ان تسمع
الا تراه والمعيدي تصغير معدي اى منسوب الى معد وهو اب قبيلة من العرب وانما خففت استثقالا
للتشديد مع [illegible] التصغير قوله ح المجردة هذا قيد واما حقيقى كما في زيد قائم وحكمى كما في
بحسبك زيد وهل من خالق غير الله قوله ح عن العوامل اللفظية السماعية او القياسية قوله
وهى اسماء غير [illegible] وقد عرفت ان هذه الاسماء مبنية على السكون عند المص كما هو
على سبيل التعداد زيد بكر عمرو خالد لا في ذلك قوله ح فلم لم يقل او الصفة الواقعة [illegible]

فا كان المبتدأ على قسمين احدهما مسند اليه ولم يجز مسندا ذلك المبتدأ والثاني ما هو صفة كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة للشرائط المذكورة والصفة ليست مسندا اليها بل هى مسندة بحيث يتناول
القسمين معا فلذلك اورد الترديد لكنها [illegible] قوله ح لو قال بعد حرف الاستفهام الا انه ذكر
الف الاستفهام لانها الاصل في باب الاستفهام وما عداها ملحق بها وليس بحال في حرف النفي لكن كما ان
ليس لنا حرف هو الاصل في النفي وما عداه محمول عليه قوله ح فيه انه مبتدأ على الاختار في باب اسماء
الافعال كونها الافعال مبتدأ مختلف فيه كما ذكره المص هناك في شرحه وبعضهم ذهب الى ان المبتدأ
الذى هو متفق فيه قوله ح الا ان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم الثاني فقد يقال كلام المص في قسم الاسم
جزء من الاسم المفرد فلا يكون جزء الا للجملة ولذلك قال وقد يكون الخبر جملة قوله ح
ويمكن ان يجاب [illegible] الاول [illegible] هو الموصوف المسند اليه اى المبتدأ [illegible] الخطاب [illegible] فالصواب
[illegible] الاسم كما ذكرناه قوله ح وحق المحكوم عليه ان يكون متقدما على المحكوم به وذلك
لان المحكوم عليه ذات والمحكوم به صفة له وحق الذات في الذكر ان يتقدم على الصفة ليكون ذكر الالفاظ
على وفق ترتيب المعاني [illegible] قيل قد عرض هنا ما يمنع ذلك [illegible] كون الفعل عاملا
في الفاعل ومن حق العامل ان يكون متقدما على معموله قوله ح اعلم انه من حق المبتدأ ان يجيء [illegible]

لاخلاف في ان الفاعل يجوز ان يكون نكرة مع انه محكوم عليه وما ذكره من انه يتخصص بتقديم الفعل عليه

ليس بشيء لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف

يتصور اختصاصه المصحح لانه للحكم على ما يكون معرفة محكوما عليه بانتسابه اليه بحكم

فالصواب انه الحكم على ما يكون معرفة اكثر استعمالا وافيد وان النكرة يجوز ان يجعل مبتدأ لو

كان في الاخبار عنها فائدة كقولهم كوكب انقض الساعة قوله يحصل احدهما في الدار في

قبيل هل في الدار رجل او امرأة قوله ما احد خير منك هذا المثال على مذهب بني تميم لغي ان

لا تعمل كلمة ما عمل ليس قوله وهي تقديم الحكم عليه لقد عرفت ان تخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه

باطل فالصواب لاعتبار الصورة قوله وتخصيص المبتدأ النكرة بالحكم المقدم عليه الخ

ان اعتبار التقديم لدفع الالتباس بالصفة لا للتصحيح الابتداء بالنكرة كما في الفاعل فانه ظن

باطل ونحو تحت ثاب قوله وللزام الخ فانه رجل فقيل في ذلك لالتباس في الظروف والصفة في

قائم رجل يلزم التباس قائم بالمبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس

لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون مبتدأ قوله اعلم ان خبر المبتدأ ان يكون مفردا لانه

هو الاصل في المبتدأ قوله والمراد بالمفرد الخ يعني ان المفرد ههنا في مقابلة الجملة وهو ما لا يشتمل

٤٨

على نسبة اسنادية ضمنية لانه في مقابلة المركب مطلقا فنحو حيوان ناطق خبر مفرد ولانه في مقابلة المثنى

فنحو غلاما زيد خبر مفرد لانه في مقابلة التثنية والجمع ونحو ضاربان وضاربون خبر مفرد قوله عن

اسمي الفاعل والمفعول فانهما مع فاعلهما سواء كان ضميرا مستترا كقولك زيد ضارب او بارزا عند الزائد للمطرح

في البروز او مظهرا كقولك زيد ضارب غلامه او مضروب غلامه فانه يجري في جميع هذه الصور مفرد لا جملة

كما حقق في الكتب المطولة قوله وقد يكون جملة خبرية لان الجملة تقتضي احكاما تشبها بنفس

المفرد قوله لان الجملة الانشائية فعلية بالحقيقة الجزء الاول منها فعلية فظهر انما الجزء الثاني فقد

يكون اسمية ايضا قوله كلام في نعم الرجل زيد الخ هذا اذا جعل زيد في المثال الثاني مبتدأ وما قبله

خبره قوله لئلا ينتقض بخبر الجملة وكذا مثل قولك قولي لا اله الا الله قوله وما وقع ظرفا له

سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان نحو القتال يوم الجمعة او في يوم الجمعة وكذا الجار والمجرور

وان لم يكن ظرفا حقيقة ما اختاره الكوفيين قوله ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف الخ في الحقيقة

بذلك الفعل المقدر او بشبهه قوله كالاستفهام والشرط والتعجب وضمير الشأن

يكون المسند ضميرا الشأن او ما هو في معناه نحو كلامي لا اله الا الله قوله نحو من ابوك اي اي شخص

ابوك هو فقيل ابوك مبتدأ لانه معرفة قوله ولانه متضمن ان ولان له صدر الكلام وهذا الاستثناء المذكور

٥٠

قوله وهو فيه نظر ايضا لان حق اللام ان يدخل المبتدأ دون الخبر الآتي بان الضرورة هناك فيكون
دخول اللام هنا في الخبر شاذا قوله لو قال فصلاله سوذا وقد يتكلف فيه على اعتبار هذا القيد
بايراد المثال من الغير قوله لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والجواب ان التقديم هنا واجب ايضا
لئلا يلتبس المبتدأ بالبدل او بالفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفي علامة التثنية والجمع
او جمع كما اشار في ضربت هند قوله لجواز ان يقال على انه يحتمل [illegible] مع ان المتعلق هو الخبر
في المبتدأ قوله كالمثال الذي ذكره في المثال المذكور فان الظرف في [illegible] الظاهر [illegible] الخبر
الحقيقي فيصدق عليه انه متعلق الخبر وانه جزء والواجب تقديمه على المبتدأ [illegible]
الظاهر لعين قوله ويمكن ان يجاب عن النظر بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو [illegible] والمجرور [illegible]
بالمتعلق المجرور لكنه يلزم اطلاق المتعلق على الخبر قوله ما الذي [illegible] والذي ان يكون
الكريم [illegible] فلا يجوز دخول الفاء في خبر المثالين وان فرض جوازه بدون الفاء قوله
وذلك لان الشرط والجزاء [illegible] ولانها اي ليت ولعل يقتضيان صدر الكلام فلا يجامعان ما يقتضي الصدر
لانه ايضا يقتضي [illegible] الى الشافعي قوله والعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة [illegible]
انما من حيث عدم الحاقها اي الحاق ان ولكن ليت [illegible] ولعل وانما من حيث عدم الحاقها

٥١

فلان المبتدأ بعد لولا ما زال عن صدر الكلام فزال ما بعده من الشرط لان الشرط له صدر الكلام فاذا
وانت [illegible] الصدرية زالت المانعية قوله مثل قولك في خرجت فاذا السبع [illegible] مثل قولك [illegible] زيد
في جواب من عندك اي ما زيد عندي قوله واقف او مفاجئ فان قصد انه لم يشتغل به من ذكر
لانه اذا المفاجاة كما يدل عليه قوله بعد لولا الامتناعية احتراز عن لولا التحضيضية فانه داخل
على الفعل لا على المبتدأ قوله لامتناع الثاني لوجود الاول فيدل على وجود الاول قوله كقول
ان عمر رضي الله عنه [illegible] وشرح قولك لولا زيد عندنا [illegible] وقوله عليه السلام لولا قومك حديث عهد
بكفر [illegible] البيت على قواعد ابرهيم قوله وهو مذهب [illegible] اي ما ذكر من كون خبر المبتدأ
بعد لولا [illegible] عدم [illegible] لولا عليه فلا يجب حذفه قوله والعامل فيه كان على انها تامة بمعنى
وجد وثبت قوله لان الحال تدل على الوقت والزمان فان معنى قولك جاءني زيد راكبا معناه في
زمان ركوبه قوله بمعنى وجد اي حصل اذا كان فلما قوله او اخطب اوقات كونه الا [illegible]
وعلى التقدير يكون اذا كان خبرا [illegible] قوله او مقرون مع صيغته
اي او كل رجل مقرون مع صيغته [illegible] التقدير الاول لان الخبر
[illegible] المعطوف فلا يكون المعطوف والفعل في موضع قوله لان

والواو العاطفة بمعنى مع تبين اذا كان الواو لمن فلا حاجة الى التقدير لخبر كما اذا قيل كل رجل مع
ضيعته قوله وخبرهما ولا انه بمعنى ليس وغيرهما كالمنفرد في الشام من باب علمت والثالث من باب
اعلمت كاملة اي ما قام الزيدان قوله وجوابه ان المراد بالمسند اليه الجواب الصحيح ان المراد هي
الاسم المسند لان الجنس يفيد العام وما ذكره من الجواب لا يصح لما لا يخفى قوله نحو الفضل كما
الصوة واذا قالوا الاغلام رجل افضل منك بنصب افضل ايضا على انه صفة قوله ويحكم الاظهار
ان مراد بن تميم الخ قد يجعل المراد ان كلمة لا مهمن لا تحتاج الا خبر لان قولك لا قيام بمعنى انتفى القيام
وقولك لا رجل بمعنى انتفى الرجل فلا يحتاج الى تقدير الخبر اصلا قوله وكل ما يدخل على القسمين لا يعمل
اي لا يعمل فيهما منهما او ليس فيه نوع اختصاص باحدهما حتى يتمكن في العمل فيه المنصوبات
قوله او لانه في المعنى عبارة عن ما يعني ان الضمير يرجع الى المنصوبات وانما ذكر لان المنصوبات عبارة
عن ما في قوله ما اشتمل وهو مذكر لفظا وكل ضمير وقع بين مذكر ومؤنث وهما عبارتان عن شيء واحد
فانه يجوز تذكيره وتأنيثه قوله فمنه المفعول المطلق اي فمن المنصوب او مما اشتمل
على علم المفعولية قوله لانه فعل الفاعل الفعل بفتح الفاء مصدر فعل يفعل والفعل
بكسرها هو الاثر المترتب على المعنى الاول وهو الثاني قوله وهو الضرب فقط الا
وهو النقب والتواد الحاصل من الضرب

بالضرب الاول هو مفعول مطلق الاثر المترتب على المعنى المصدري الذي هو التأثير فقط فلفظ الضرب
مثلا يطلق على التأثير المخصوص وعلى الاثر المترتب عليه والتقارب بينهما في المعنيين قولا
الفرق بينهما ويقال المفعول المطلق هو المصدر بناء على ان لفظهما واحد وكذا الحال في
سائر المصادر فانها تطلق على المعنى المصدري وعلى الاثر المترتب عليها فاذا قلت ضربت ضربا
فمعنى ضربت المعنى المصدري وضربا هو الاثر المترتب على ذلك المعنى فيكون مفعولا مطلقا واما
قلت فعلا كان فعلا مفعولا به في الشام فصل قوله خلق الله العالم اذا قلت خلق الله خلقا
... بمعنى ... آفريدن كان خلقا مفعولا مطلقا والذي جعلت خلقا بمعنى المخلوق
كان مفعولا به بمعنى ... آفريده خدا آفريده را ومن هذا يعلم ان العالم في خلق الله العالم ليس
مفعولا مطلقا بل مفعولا به قوله ليدخل فيه ويحه وويله فانهما منصوبان بفعل ليس مشتقا
منها اولا ليس فعل واح ووال بل بفعل بمعناها كما هلك واهلك انه ويح كلمة رحمة وويل كلمة
عذاب بفعل ويح لزيد وويل لزيد برفعهما على الابتداء وكذا ان تقول ويحا لزيد
وويلا لزيد فتنصبهما باضمار فعل كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا ونحو ذلك وكذا انه
تقول ويحك ويح زيد وويلك وويل زيد بالاضافة باضمار فعل قوله ضربته سوطا ...

ضرب الامير فاصل الاول ضربته ضربا سوطا واصل الثاني ضربته ضرب الامير قوله السوط يطلق
على الآلة المخصوصة وعلى الضرب بتلك الآلة فيقال ساطه يسوطه سوطا وعلى هذا يكون سوطا
موافقا لذلك الفعل في المعنى قوله وهو ذكر بيانا لما اي ذكر ذلك الاسم بيانا للفعل المذكور وهو نوع
كراهتك كراهتي في المثال المذكور عن الحماد ثم يقصد بكراهتي بيانا للفعل المذكور بل قصد ذكر ما وقع عليه الفعل المذكور
فيكون مفعولا به ... وقع النقص بلا حاجة اذ لا فائدة في ذكره وهو ان يقال لما ...
مذكور باعتبار ذلك الفعل اي يكون اثرا لذلك الفعل ولا شك ان كراهتي ليس اثر الكراهة المذكورة بل هي امر سابق
آخر وقع عليه ذلك الفعل وان قصد بكراهتي ما يكون اثرا لذلك الفعل يكون مفعولا مطلقا ويظهر الفرق بين قولنا
كراهته وانتم كراهات واشتي خودرا فوتنا كراهته وانتم كراهات وانتي خود قوله فاذا اجتمع
الزمان اكتفى بالتثنية ليفهم ما هو المقصود وكذا الحال في الجمع وهو القياس لو كرر في النوع قوله
او تقول ازواجه يحذف فانه هو القول ليس بشيء اذ لا نزاع لاحد في اشتمال ... حيث عوامه ان
الله شكرا قوله فانه ليس من هذا القبيل ... زيد سير اي انه لا يجب الحذف ههنا ايضا بل يجوز ان
يقال زيد سير سيرا قوله نحو زيد سيرا الا يجب الحذف ههنا ايضا بل يجوز زيد يسير سيرا قوله
لانه معه مذكور اي مع الناصب له قوله ما يكون المفعول المطلق خبر الصواب ان يقال يكون المصدر

وهو كراهة الاول

يكون المصدر جزءا من ذلك الاسم فانه قوله شديد في المثال المذكور ليس مفعولا مطلقا وان كان
يصلح لان يكون مفعولا مطلقا في مثال آخر كقولك سرت سيرا شديدا قوله بعد النفي وهو ما
اي كلمة ما قوله ليس بخبر عن انت اي لا يصح ان يكون خبرا عنه بحسب الظاهر بل بتأويل بعيد
قوله ما انت الا سير الظاهر ان يقال ما انت الا تسير سيرا قوله عن ان يقع اثنان
مضمون جملة المراد بالاثنين الطائفتين قوله مع اقربيا او بعيدا فان قوله قريبا او بعيدا تفصيل
لمضمون الفعل وهو ليس باعتبار انتسابه الى الفاعل بل تفصيل مضمون نفسه وفي المثال الثاني لوحظ
انتسابه الى الفاعل حيث قيل سقى الله ايا او سقى الله البعيد فيكون تفصيلا لمضمون الجملة قوله
لاثر مضمون جملة اي للغاية مضمون الجملة المتقدمة قوله ومنها ~~ما يقع للتشبيه علاجا~~
اي من المواضع التي يجب فيها قوله هو الذي يقع المفعول المطلق [illegible] اي المصدر
الذي يصلح في الجملة ان يجعل مفعولا مطلقا وانما قلنا في الجملة اذ ربما لم يصلح ذلك في الموضع المذكور بل في
بعض التراكيب كما يظهر في بعض الخرازات قوله صوت صوت حسن فقوله صوت حسن بدل عن قوله صوت كما هو الظاهر
ويحتمل ان يكون التاكيد اللفظي نظرا الى الجزء الاول ان يجوز في غير المسند عن الذات ويحتمل النعت نظرا الى
... فان نصب كان مفعولا مطلقا اما للمصدر المذكور او لفعل مقدر اي يصوت صوتا حسنا

فيه للتشبيه الآن

قوله علاجا العلاج بالجوارح بازاء اول من الافعال بالالات الظاهرة من الجوارح والمقصود انه يخرج
ذا [illegible] الاستمرار للتناسب بتقدير الفعل الدال على الحدوث قوله او على علم الفقهاء
وزهد زيد الشبلي [illegible] فان العلم والزهد [illegible] الاثر على ان حسن فلا يصح تقدير الفعل فيرجع
على الهداية قوله ولهذا لم يلزم النصب اي ولان المعتبر ان يكون علاجا لم يجب النصب في المثالين
المذكورين ووجب في هذا المثال لان المقصود الحدوث المستدعي تقدير الفعل اي يضرب ضرب الملوك
قوله فاذا له صوت صوت حمار اي رفع صوت حمار احتمل ان يكون مبتدأ [illegible] ترك في الحاجة [illegible]
وان يكون بدلا غلط لكنه غير مستعمل في كلام الفصحاء وان نصب كان منصوبا مطلقا اي يصوت صوت حمار
قوله وانما وجب الاستغفار اي الاستعمال المذكور المقدم وهي الجملة قوله او وقع التشبيه بعد جملة
من قوله فاذا له صوت ولا مدخل في ذلك لقوله مررت بل هو لارتباط المعنى قوله فاذا هو يصوت
صياح الثكلى وصوت بعين قوله كقولك مررت به فاذا له ضرب ضربا [illegible] وهو معنى قوله
مضمون الجملة الذي هو غير الاعتراف فان قلت مضمون الجملة [illegible] عليه ومفهوم الاثبات
مطلق قلت هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون الجملة قوله فمعناه منها ما
وقع اي مضمون وقوله منها ما وقع مضمون جملة منها ما وقع الا الان قوله فان احتملت اشكل ضابطة

النصب الثاني لا يجب فيه حذف الفعل الناصب قوله لبيك في الصحاح الب بالمكان
اذا اقام به ولزمه قال الخليل [illegible] فيه قال الفراء ومنه لبيك اي انا اقيم
على طاعتك ونصب على المصدر كقولك حمدا لك وكان حقه ان يقال لبا لك وثني على معنى التأكيد اي
الباما لك بعد الباب واقامة بعد اقامة قوله الاسعاد والاعانة والمساعدة على [illegible] وقوله
قولهم سعديك اي اسعادا لك بعد اسعاد المعروف بقوله المراد بوقوع الفعل لا التقرير
اي ليس المراد من الوقوع الوقوع الحقيقي كما في ضربت لعدم جريانه في نحو [illegible] شكرا بل المراد
به الوقوع المعنوي وهي تعلقه بشيء لا الفعل والمراد تعلقه بشيء غير الفاعل كما سنذكره لان تعلق
الفعل بالفاعل يسمى تعلق قيام لا تعلق وقوع قوله وهذا معلوم من سياق الكلام لان الكلام
في المنصوبات قوله ويلزم ان يجاب اي [illegible] الا [illegible] في الجواب لان المراد [illegible] ما وقع
هو ما ذكر [illegible] لوقوع الفعل عليه وزيد في المثال المذكور انما ذكر ليصح عليه لا لانه وقع عليه فعل
الفاعل قوله وانما يلزم اي نصبه قوله ولا يكون [illegible] الا بحمل على [illegible] حذف [illegible] واصل
كان استغفر الله ذنبا اي من ذنب قوله اي اتيت مكانا ماهو [illegible] معناه اتيت اهلا
اي اقارب لا اجانب [illegible] سهلا [illegible] قولهم [illegible] اهلا اي اتيت سعة

وانتقيت ... اهلا فاستأنسي ولا تستوحشي قوله نحو اطلب زيدا لان
الطلب اقبال هذا المدعو ... يطلبه اذا جعل اطلب انشاء للطلب لا اخبارا عنه والا لكان زيد في موضع
العبارة مخبرا عن طلب اقباله لا مطلوبا اقباله وبينهما بون قوله لفظا او تقديرا
متعلق بقوله نائب اي نيت بدعه نيابة لفظية او تقديرية تنصبهما على المصدرية ويمكن ان يجعل
حالا اي طلب اقباله بحرف كذا حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا ولعله اظهر قوله لان اصل يا زيد
ادعو زيدا فقط ادعو هنا انشاء وان كان في الاصل اخبارا قوله ليدل على الانشاء فان ذكر الفعل
يوهم الاخبار بناء على اصله قوله وليس شيء يا هنا وايا وهيا كذلك بل هي حروف النداء بمعنى وجه
النداء الذي كان عليه قبله قوله واما او دبا زيد ويا رجل كلاهما الا فحين فان حرف النداء مع قصد التعيين
آلة التعريف فاذا قيل فعلى هذا يلزم في يا زيد تعريفان قلنا لا استحالة في ذلك وانما الممتنع هو
اجتماع آلتي التعريف وقد يجاب بان زيدا ينكر اولا ثم ينادى ويشكل هذا الجواب في نحو يا هذا فانه
لا يمكن تنكيره غير صحيح اصلا وقد يقال ان يا في يا زيد قصد به النداء فقط ولم يقصد به التعيين الا ان
ما يعول تعيين في نفسه لا به فلا يكون آلة التعريف قوله لكونه شبيها بالكاف الخطاب الا فحين
سيجيء ان كاف ادعوك شبيه بالكاف التي هو حرف للا فحين فاصل يا زيد ادعوك على الانشاء ثم حذف الفعل

وعوض عنه يا دفعا للبس مع الاخبار فانفصل الضمير فصار يا اياك ثم وضع زيد موضع الضمير دفعا
للالتباس بنداء غيره قوله فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا فان البناء
العارض يشبه الاعراب في العروض واصل الحركات ان يكون بلا حركة كما ان اصل البناء ان يكون
بالسكون قوله الاكتفاء بالفتحة في بعض اللغات وهي لغة ضعيفة وقد يقال لو بني
على الفتح لاشتبه بالمنادى المكرر في مثل يا احمد قوله لانه مركب لا تضامه الى لو تعوض دخول
حرف جر لكونه من خواص الاسماء فقوي جانب الاعراب فرجع الاسم الى اصله الذي هو الاعراب قوله
... اي حين دخل الف الاستغاثة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وان كان مبنيا
قبل دخول حرف النداء بقي على حاله كما قط نزاو خمسة عشر او الذي قوله فلكونه كنحو غلامك به
كاف الخطاب في التعريف لا يكون واقعا موقعه قوله اذا كانت مفردة او في حكمها فان الاضافة
اللفظية في حكم الانفصال فكانه قيل يا زيد حسن وجهه لكن ادواق منادى نحو يا حسن الوجه لكن
في حكم المفرد بل في حكم المضاف لاعتبار الشبه اللفظي في المنادى الذي هو اقوى من تابعه قوله
فان التوابع المضافة باضافة حقيقية قوله ومنه التابع التأكيد الى اقوى اراد التاكيد المعنوي
فان التاكيد اللفظي هو تكرير اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله نحو يا زيد زيد قوله

يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة العبارة الفصيحة ان يقال ان حركة
كل واحد من المنادى المبني واللازم المعرب عارضة او يقال ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة
المعرب عارضة فتأمل قوله ليشتمل نحو يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل و
يا من لان الاكرم بجوز الرفع والنصب في المثالين الاولين واما في المثالين الاخيرين فلا يجوز النصب
عند المصنف لما ذكرنا من قوله ان المختار رفع الرجل لكن عند غيره يجوز في يا هذا الرجل الوجهان بخلاف
اي يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
يا ايها الرجل فانه يستلزم الرفع اتفاقا قوله واما غيرها فيختار النصب في سائر التوابع بهذا
التعليل يقتضي اختيار النصب في سائر التوابع المذكورة قوله مثل يا حسن انما جاز في نحو الوجه
اللام اذا كان علما لانه لا مانع هناك لفظيا ولا معنويا من الانتزاع اما الاول فلان اللام ليس مما
العلم واما الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه لمعنى حتى يفوت بفواته قوله
نحو النجم والصعق لما امتنع حذف اللام فيهما لانه جزء من العلم لانهما صارا علمين بغلبة الاستعمال
مع اللام بخلاف حسن فانه وضع ابتداء علما فالمانع من انتزاع اللام عنهما لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع
اللام عن مثل الرجل لانه يفيد تعريفا يفوت بانتزاعه فالمانع فيه معنوي قوله لما ذكرنا اولا يعني
المصنف ببيان المخالفة المذكورة اولا يدل على ان العلم الذي فيه اللام يختار فيه الرفع لجواز انتزاع اللام

١٠٦

ايهام

نحو يا حسن فيختار فيه الرفع ونحو لا يجوز فيه ذلك كالنجم فيختار فيه النصب ويدل بظاهره على ان
مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ فيه يجوز فيه حذف اللام واما المفهوم من شرح الكتاب فيدل على ان المختار
في العلم الذي فيه اللام مطلقا هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب فيتخالفان في حكم النجم او
المختار فيه على المذكور اولا هو النصب وعلى المنقول من شرح الكتاب هو الرفع فيتخالفان ايضا
في حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول الرفع وعلى الثاني هو النصب ويمكن ان يجمع بينهما بان يحمل
قوله وفرق بينهما بان النصر ونحوه علم يدل على ان اختيار الرفع انما هو في العلم الذي لم يكن اللام فيه
جزءا كالحسن بخلاف النجم اذ ليس النجم بلا لام علما فيكون المختار فيه النصب لامتناع الانتزاع
لمانع لفظي كما ذكرناه هناك واما مثل الرجل فقد عرفت ان فيه مانعا معنويا فيكون مما امتنع انتزاع
اي في بحث قوله نحو النجم الآخر
اللام عنه كالنجم فح يتوافق ما ذكره اولا وما نقل من شرح الكتاب قوله عطف على قوله المفرد فقائل
قيل المفردة ترفع وتنصب والمضافة تنصب فلعله من عطف الجملة على الجملة فيقال نعم الامتناع
وجود حرف النداء على ما فيه لام التعريف اما اذا عرى عن اللام فاذن يجوز مثاله ويكون منصوبا
يا حسن الوجه لكونه حينئذ بهاء الصورة للمضاف الحقيقي ولم يجبر بهذا لانه حاكي وصفه للمنادى
بل جعل في حكم المفرد وجوز فيه الوجهان لان التابع اقوى من المتبوع قوله يا عبد الله الخ اي

نحو ان المضاف الى ضمير المخاطب لا يجوز الرفع في منادى كذا لا يجوز وقوعه بعد الاعرف المنادى قوله يا عبد الله
الخ كي ليس على ما ينبغي قوله ويا زيد بن عمرو اي القرة الاولى ان يقال يا بطة زيد لا انهما اسمان لشخص
واحد احدهما لقب له والاخر اسم علم نحو في يا زيد بشر اذ الظاهر كونهما اسمين لشخصين وان جاز كونهما
اسمين لشخص واحد قوله اعلم ان المنادى المبني المفرد نحو يا عبد الله وبالعلم نحو يا رجل قوله والمبني
جواب عن قوله يختار في هذا على ما هو الراجح فيكون هنا كما هو مرجح قوله اذا نودي الاسم المعرف اي اذا
اريد نداء المعرف بلام التعريف قوله نحو هذا يا ايها الرجل فيكم وكون الاسم كافيا في يا ايها الرجل
فلا تجوز في يا اي الرجل لا يكون اعتبار يا ايها الوجل ولو كان في يا ايها النداء في هذا الجار ذلك لان
من اجل اسم الاشارة اي ليس بلازم قوله ثم تعالى ما يقول الى حاصل السؤال انه كل واحد من اي
واسم الاشارة كاف في التوصل فما بين في الاتيان باسم الاشارة عقيب اي ويمكن ان يجاب عنه
بان المقصود من الجمع بينهما هو التدريج في التوضيح من الابهام الى التبيين ولما كان اسم الاشارة اقل ابهاما
من اي ولذلك يا بهذا بدون وصف دون يا اي عقب اي به تدرجا فيكون اي منادى وهذا صفة له والرجل
صفة لهذا قوله وانما التزموا رفع الرجل اي جعلوا حركة الرجل حال كونه صفة للمنادى المبني
حركة انه كان مستقلا لو وقع منادى ولم يجوزوا نصبه انه اي لكونه ذلك تنبيها على انه هو المنادى

بالحقيقة وان المبهم وصلة لندائه قوله يا ايها الرجل ذو المال يعني ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء معرب
ومرفوع فيكون توابعه مرفوعة ايضا قوله لوجوب رفع متبوعه لما كان توابع الرجل توابعا للمعرب الاخر
التزم رفعه تبعيتها على ما ذكره قاله وجه رفع انه هو بنفسه لذلك التنبيه قوله كانك قلت يا ايها الرجل
يا ذا المال فيكون تابعا له لا لغيره المنادى المفرد المعرفة وقد عرفت انه في حكم المنادى المستقل ولا يجوز جعله
بدلا عن الرجل لان اي في النداء لا يوصف الا بذي اللام او باسم الاشارة الموصوف بذي اللام وذلك
ويعلم ذلك اي آخرا فانه لم يجعل ذو المال بدلا عن اي كان من توابع اي لا من توابع الرجل وكلامنا في
توابع الرجل قوله كان نخاطبه لتاتي بدل كلمة اي في النداء لا يكون الا وصفا فلا يكون صفتها
الا مرفوعة واما كلمة هذا فيجوز ان يكون وصلة فيجب رفع صفتها ان تكون بالنداء
فيجوز في صفتها الرفع والنصب كما في صفة زيد قوله ليس للتعريف بل هو عوض عن حرف النداء
قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول ولم ينون مع كونه معربا لانه مضاف قد حذف منه المضاف اليه
لتوافق الاول بحذف المضاف اليه من الثاني الاخر ما اضيف اليه الاول ليكون
كالعوض عنه فيكون الثاني ايضا مضافا لانه كون صورته قوله بقلب الياء
التاء في يا ابت علامة التانيث وضاربة تغيرت للتخفيف فيما هو كثير الاستعمال

قوله على اللغة المشهورة لانه جاء يا غلام بفتح الميم لكن في لغة ضعيفة قوله حذف في الفرد
تخفيفا وترخيم المنادى يجوز ايضا فحذف آخره لمجرد التخفيف قوله لان المضاف اليه ليس من المنادى
لاطلاق المنادى المضاف عليه
في شيء بل المنادى هو المضاف نحو يا غلام زيد وانا في يا عبد الله علما فقد اعتبر فيه اصله لفظا فيكون
اي يجب ... او يجب الاصل
المنادى بجميعه هو المضاف فقط قوله سيبويه شرطا في ترخيمه اي ترخيم المنادى ما فيه تاء التانيث
قوله هو اعلم انه لو كان او قبل آخره مدة اي ترك قوله حرف صحيح لكان اولا قوله بمنزلة تاء التانيث
في انه لكل واحد منهما زيادة لحقت باخر الاسم وجعلت من تمامه حيث اجري الاعراب على تلك الزيادة و
لم يجر على ما قبل كل واحد منهما قوله هو اذا كان في المحذوف في حكم الثابت اي اذا كان المحذوف مرادا
اي ويكون الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث
لفظا ومعنى في حكم الثابت فيترك الباقي على حاله قوله قلب الواو ياء والضمة كسرة اذ ليس في
اي بعد حذف حرف الواو والضمة
الكلام اسم متمكن في آخره واو وقبلها ضمة بلا فصل لكونه مستقلا والمنادى في حكم المتمكن لان قرينة عارض
كالاواب قوله في المندوب المندوب هو الذي يبكى عليه ويفتقد ويحزن قوله هي المتفجع عليه
بنحو اي مفجع قوله لا يعول اي لا يعتمد عليه قوله في الحرف كربى اكراد بالتحريك عاري
وفي المثل الحرف كربى ... النحاة في الذي يضرب للمحتاج قوله في الحرف كري شذوذ في الآن
وذلك لانه ليس بعلم ولا جنس فينبغي ان لا يرخم وان لا يحذف منه حرف النداء قوله احترازا عن شيء

قولنا زيد قائم الاولى ان يقال احترازا عن مثل قولنا زيد جوهر واما زيد قائم فانه يحتمل حين لو
لو سلط الى آخره قوله لكن مشتغل بمتعلق ذلك الاسم الاولى ان يقال بمتعلق ذلك الضمير
كما هو المشهور قوله ولا بد من قيد آخر يمكن ان يقال ان قوله لو سلط عليه هو او مناسبه فاجاز النقط
فيجيء وذلك اذ ليس هناك مانع لفظي ولا مانع معنوي قوله عند عدم قرينة النصب الخ قيد
لان الفعل المشتغل قرينة
القرينة بعدم الضعف لان مطلق قرينة النصب ليست موجودة في الاسم يرجح النصب اصلا قوله
التي تجوز النصب معها وبانها اي مع قرينة النصب
يجوز النصب معها مساويا اي مع وجود قرينة النصب ومع ذلك الفعل المشتغل لكن على ليست
قرينة مقتضية للتساوي والاختيار والوجوب النصب قوله والرفع ليس كذلك واذا
رفع الاسم المذكور وقيل زيد ضربته لكن ... فوجب اخراجه عن حكم فمثل قوله
لانه مبتدأ فما بعده خبره
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب الخ رد على ذلك بانه خلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ
وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب فالاولى ان يقال اثر الطلب لا يقع خبر المبتدأ الا بتاويل
يعطى من احوال المبتدأ آخره حتى يصح ربط ... بيانا لحكم من احكامه قوله وكذلك الرفع مختار
بعد اذا المفاجاة اي مع قرينة النصب المختار قوله حفظا للتناسب فان التناسب امر
مهم عندهم لا يكره جواز معه حذف الفعل قوله كان النفي والاستفهام داخلين الى العموم

وذلك لان الخبر يشبه بالنسبة وهي داخلة في مفهوم الافعال واما الاستفهام فلكونه متعلقا
بالامور المبهمة ولذلك كان متعلقا لمعاني الافعال التي يتطرق اليها التغيير والاستمرار على حالة
واحدة اولى قوله احترازا عن اسم الاستفهام لانه لا يجوز النصب مختارا في شيء من زيدا ضربته
ومتى زيدا ضربته قوله وعلى تقدير الترفع كان مستأنفا [illegible] الى الجملة الاسمية وذلك على ان اذا الشرطية
يجوز دخولها على الجملة الاسمية فلذلك لم يجب النصب معها كما وجب مع ان التي هي اصل في باب الشرط
قوله وحيث جيء عليها كلمة حيث [illegible] لان فيه الشبه فوجب اضافتها الى الجملة الفعلية اي
لكون النسبة داخلة في مفهوم الافعال قوله ح ولانه يستعمل ايضا للمجازاة حيث لا يستعمل للشرط
الاسم [illegible] قوله لكنه لا تحذير [illegible] بل هي محذور منه خارج عن القسم الاول من التحذير
لذلك وخارج عن القسم الثاني منه ايضا لانه ليس مكررا قوله ح او ذكر معطوف عليه فتكون نصب التحذير
لا يصح عطفه على ما قبله [illegible] لان ذلك الفعل المقدر مع ما يقوم مقام فاعله جملة ووقعت صفة لما
تقدم [illegible] المحذر منه لا يصح جعله صفة للخلو عن الضمير الراجع الى ذلك الموصوف والصواب
ان عبارة المتن ليكن فان التحذير قسمان احدهما محذور وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
كما وكون والثاني ان يكون محذورا منه مذكورا مكررا فهذا القسم الثاني وقع في التعريف اختلال

سواء قوله او ذكر المحذر منه على صيغة النفس كما هو [illegible] في كلام الشارح او على صيغة الاسم اي المصدر
كانه تنبيه بعضهم قوله وهي كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد اي كان اصله اتق نفسك والاسد
فكره اجتماع الضميرين كما ذكر فعدل عنه بالثاني اي لفظ النفس فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف
الفعل لعدم [illegible] ولفظ نفس الا اصله هو الضمير ولكنه صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار
اياك والاسد المعطوف [illegible] قوله لعدم الفعل هنا لفظا وتقديرا لا يقال انه نقض
[illegible] عليه مع انه ليس بمنصوب بل هو مبتدأ قوله لما ذكرنا في تعريف المعرف
[illegible] كونه مبتدأ لانا [illegible] عالقيام مقام الفاعل
لا ينافيه [illegible] في جواب ما ذكرناه هناك لا ما ذكره الشارح قوله [illegible] الا الاسبوع و
السنة والشهر قوله المكان [illegible] اي المكان [illegible] الزمان والمكان [illegible]
وطالب المكان ولم يكثر [illegible] الاسماء المذكورة كالوراء [illegible]
قوله كالدار فانها [illegible] مستقر [illegible] المفعول له [illegible]
الى اخر المفعول له [illegible] للفاعل على الفعل [illegible] القسمين احدهما [illegible] غاية للفعل كالتأديب
للضرب والثاني ما ليس كذلك [illegible] للمقصود والقسم الاول يجوز [illegible] منه للمفعول

الوجود

وجب نصبه في نحو ... مطلوبا للفعل الثاني يكن يجب وجوده في نحو كان على الفعل قوله
او لم يكن مقارنا للفعل اي او لو لم يكن لانه معطوف على ما بعد لو في قوله مثلا لو لم يكن فهذا مع عطف
عليه شرطا وجزاء قوله لزم في حذف اللام الخفي وجب معه قوله مع انه لم يجز غير
اي لم يجز النصب على انه مفعول معه لعدم الفرق بينه وبين العطف لفظا ويمكن ان يجاب
بان جواز العطف على وجه يكون مخالفا في اللفظ للنصب على انه مفعول معه لنيصحح وجازه في اللفظ

ايراد

قوله الجواز اعم من ذلك اي اعم من جواز العطف وعدمه لانه يتناول وجوب العطف ايضا
قوله والذي يدل عليه اي على ان الجواز اعم قوله لانك انه يجوز فيه الجيئان النصب
على انه مفعول معه فظاهر واما العطف فلانه لا ينافي قصد المصاحبة بالواو كما في قولك جاء زيد
مع لا يستلزم العطف قصد للمصاحبة قوله لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر
فالاولى ان يقال مراده ان الواقع بعد واو المصاحبة الواقعة بعد معمول فعل لفظا مع جواز
العطف يجوز فيه الوجهان احدهما ان يجعل مفعولا معه فينصب والثاني ان يخرج عن ذلك و
يعطف على قياس ما عطفه في ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله لضعف العامل اي
لضعف المنصوب فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولا معه مع جواز العطف الذي لا ضعف فيه حاله

جاء انت القوم اما عند الزمخشري فيجوز ذلك مع كون العطف هو المختار قوله وهم ان لم يجز العطف
تعين العطف وحينئذ اعتبار ذلك الحال الضعيف لاجل الفرق قوله الحال قوله لا بالنظر
الا كونه فاعلا او مفعولا به لكن ما تبين هيئة الفاعل من حيث انه فاعل اي باعتبار قيام الفعل به وكذا تبين
هيئة المفعول به من حيث انه مفعول به اي باعتبار وقوع الفعل عليه والنعت يبين هيئة الذات مطلقا
قوله فانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به بل تبين هيئة المفعول المطلق قوله ولا يشكل الخ
واما نحو قولك ضربت الضرب شديدا فمعناه وجدت الضرب حال كونه شديدا ففي هيهنا في المعنى مفعول
به قوله لان [illegible] العامل في زيد هو الابتداء اما في المثال الاول فلانه مبتدأ فيه واما في المثال الثاني
فلانه خبر عنه قوله وهو غير جائز اي اختلاف العامل في الحال وصاحبها قوله ويمكن ان
يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال الخ والاولى ان يقال في الجواب ان زيدا في قولنا هذا زيد قائما
صار ذا الحال بتاويل انبه الى زيد او اشير الى زيد فيكون مفعولا به معنى فيتحد العامل ايضا واما زيد في قولنا
زيد في الدار قائما فان جعل ذو الحال بتاويل استقر او حصل زيد في الدار قائما كان فاعلا معنى فيتحد العامل
ايضا وان جعل الضمير المستتر ذا الحال لم يكن المثال مطابقا للمقصود قيل وما ذكره الشارح
من الحمل على المجاز بعيد جدا وقد يقال ان الضمير المستتر ايضا فاعل معنى لا فرق ما هو ملحوظ

وهو الظرف قوله والترجي وغيره ذلك كحرف التشبيه في مثل قولك كان زيدا راكبا اسد قوله
لانه المحكوم عليه وذلك لحال يجب ان يقدم على ذي الحال قوله اعلم ان صاحبها او نوع حال ان نكرة او
معرفة من نوع حال انه خبر والا يجوز ان يكون صاحبها فيه على عطفا على المستثنى لان النكرة والمعرفة
منصوبا عطفا على النكرة لانه توصيف ذي الحال ليس شرطا للحال قوله وليس يجيء او العطف على ان قال
الي يجوز ان يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هكذا او شرطها جميعا ان يكون معرفة وهذا محتمل منه كما
ولكن لا يحتمل لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار قوله ونحو سنا ولكن ولك
الطلب جهدك قوله والعراك في قول ابي الطيب ان يقال في قوله فارسلها العراك ولم يذدها ولم
يشفق على نغص الدخال قوله تقديره ارسل اعتراكها تعترك العراك … بني على القرار سلها
العراك من قولهم واما اذا جعل من البيت فالضمير في ارسلها للاتن الوحشية وفي ارسل ضمير مستتر
يرجع الى العير قوله اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو الذي يوم … وجه ان يكون …
فالحال الجملة والجار والمجرور وذلك لاتصاله على حرف الاستفهام فيجوز … اتفاقا قوله لوجود المناسبة
بين الحال والظرف الذي الحال يشبه المفاعيل باعتبار كونها فضلة ويشبه المفعول فيه … في الاول
على النحو … بينها الحال الظرف اكثر من ذلك ولكن بينهما … هذا الحكم قوله لانها

قوله لانها بمنزلة الموصولات لان المصدر فهي بمنزلة الموصول الحرفي لانه مقدر بان مع الفعل واما اسم
الفاعل واسم المفعول المعرفان باللام فهما اسم الموصول بمعنى الذي … منصرفا قوله وكذلك الحال لا تتقدم
عليه اي على المجاز لانه عامل ضعيف فلا يتقدم معمولها بخلاف الفعل فانه عامل قوي فيجوز ان يتقدم عليه
الحال من فاعله وان لم يتقدم عليه فاعله لعله لم يوجد في الحال قوله فقال ابو علي الفارسي …
هذا … ان يكون الاثنان في حال كونه … اذ قد … اليه …
ايضا قوله ولا بد ان يكون في … الا لكانت اجنبية عنه فلا يقع حالا منه
قوله لعدم العلم في اول الامر مع كون الاسمية قوية في الاستقلال قوله في كلمة نحو اتاني
فانه كان حالا عن الفاعل فالضمير في في وان كان حالا عن المفعول فالضمير في نحو قوله وهو لا يدل
على عدم الانقضاء قيل ان الماضي انما يدل على الانقضاء قبل زمان المتكلم والحال انما يبين
هيئة الفاعل او المفعول في وقت وقوع الفعل فان كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان
حالا كان وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما ذكره الشارح … اشتراك لفظ الحال بين زمان
الحاضر وهو الذي يقابل الماضي وبين ما يبين الهيئة المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل اذا وقع
قيدا لشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذكر المقيد فاذا قيل جاء زيد ركب …

ان الركوب كان مقدما على المجيء فلابد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء فتستفاده فتأمل قوله
لحال حال عن المفعول او من الفاعل وهو الضمير المستكن في ثبت او انجبه قوله لم يكن فعلها لانه
يحذف لكنه واجب الحذف فعلى هذا لا يكون لحال المؤكدة الا عن [illegible] لمضمون جملة اسمية
ومشتمل من جهة كون الحال المؤكدة عن [illegible] لمضمون جملة فعلية كقوله ثم وليتم مدبرين ولا
تعثوا في الارض مفسدين و [illegible] قرآنا عربيا وجعل كونها عن [illegible] لمضمون جملة اسمية شرطا
لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجود الحال المؤكدة التمييز قوله ما يرفع الابهام [illegible] كلمة
ما عبارة عن اسم نكرة كما ذكره كان شاملا للحال اسم نكرة فقوله يرفع الابهام يخرج عنه ما لا يرفع الابهام
قوله لان العين في الاصل لم يوضع الا [illegible] بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص
من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي النوع طار عليه مستقر قوله عن ذات مذكورة او مقدرة
لا عن الذات وكذا التمييز في رجع رجع عافية فانه يرفع الابهام عن جهة الرجع لا عن ذاته اذ
لا ابهام فيه قوله الابهام عن نفسه اي لا عن نسبة قوله وان لم يكن جامدا نحو الفرق
[illegible] في شرح [illegible] المفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه فيقال [illegible] قطار [illegible]
[illegible] لان [illegible] لم يكن [illegible] الجنس الشامل [illegible] للقليل والكثير [illegible] لفظ

افراده للماهية ادل منه على الجنس وهو يجمع اذ المقصود بيان جنسيته واعترض عليه بمثل منوين
نحو [illegible] واجيب بان نحو [illegible] في باب الرد والكلام فيما عداه قوله جازت اضافة ذلك الاسم
اي جازت اضافته اذا روعي شرائط الاضافة بان يحذف التنوين ونون التثنية والجمع ويحذف
اللام ايضا ان كان ذلك الاسم معرفا باللام كالقفيزان فان اريد تعدد نون التثنية فيه ايضا لم يكن
ايضا اضافة قوله لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه [illegible] ان يقال اضافة [illegible]
[illegible] ولا اعتداد بذلك التوهم فلا [illegible] اذ [illegible] لما كان استعماله مع المميز كثيرا
[illegible] في هذا الاستعمال ما هو حقه من ترك الاضافة [illegible] حال التعريف واضيف الى
غير المميز لان استعماله معه قليل فيحصل الفرق بين تركها [illegible] في القليل قوله لكن الاضافة
اكثر [illegible] وهو التمييز [illegible] هذا [illegible] الا ان يكون المضاف اليه مجرورا بالاضافة ونصب
التمييز على التشبيه بالمفعول [illegible] او لانه اصل قوله او في ذات عطف على قوله في
ذات [illegible] المقدر [illegible] احدهما ما يكون منسوبا اليه حقيقة كقولك طاب
زيد ابا [illegible] طاب اب زيد وثانيهما ما يكون سببا لنسبة الطيب الى زيد وان لم يكن منسوبا اليه
للطيب حقيقة كقولك طاب زيد علما اي طاب زيد من جهة العلم وسببه والظاهر ان لا يفرق ويحمل

كل واحد منهما نسبة باليه عينية و يقال طاب علم زيد قوله والثاني بالجملة التي النسبة فيها من
الاسماء الى فاعلها او الى ما يقوم مقامه داخلة في عموم هذا الاعتبار فصارت شبيهة بالجملة في النسبة
في الاضافة فانها خارجة عن الاسم المضاف قوله والمثال الاول جارية عنده اي عن الاب في المثال
الاول لانها جارية عن زيد او جارية عن ابيه قوله والثاني اضافة بينه وبين غيره الخ يعني ان الابوة
المذكورة في المثال الثالث اضافة بين زيد وبين غيره ويحتمل وجهين ايضا اعني ان يكون ابوة زيد
لوالده وان يكون وابوته والده قوله لما انتصب عنه اي فاعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا
يسمى بما انتصب عنه التمييز يعني ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتساب التمييز للتمييز اعني
زيدا عامل في التمييز وناصب له قوله ولان لفظ النص ليس بمساعد الخ يعني ان لفظ المتن لا
يوافق هذا الشرح لانه اكتفى في المتن بكون التمييز صالحا لان يجعل لما انتصب عنه فيفهم عنه لزوم
اتحادهما لكنه يرد عليه السؤال الآخر كما ذكره قوله اشكل بمثل زيد طاب ابا يمكن ان يقال اراد
بقوله ثم ان كان اسما غير ذلك اي من المعلوم ان النفس لا يكون الا عين ما انتصب عنه وههنا سوال
آخر وهو انه اراد بصحة جعل لما انتصب عنه حمله عليه مواطاة حتى يصح في طاب زيد ابوة فلا
يجوز فيه الحمل العجيب وان اراد به حمله عليه اما مواطاة او اشتقاقا ورد عليه طاب زيد علما

ولو اراد ان يحمل الوجه قوله فانه لم يطابق قد بل يكون مفردا لكونه متناولا للقليل والكثير
فلا حاجة الى التثنية والجمع قوله من حيث هو علم لا يطابق فيقال طاب زيد علما وطاب
الزيدان علما وطاب الزيدون علما قوله صح فيلزم المحذور وهو اجتماع المطابقة وعدم
المطابقة في الجنس لما قصد به من التثنية والجمع باعتبار واحد قوله صح فانه لا يثنى ولا يجمع كما في
قولك طاب الزيدان علما وطاب الزيدون علما اذا اريد نوع واحد من العلوم كالنحو مثلا قوله فلم
يجز اطلاق الجنس مطلقا الخ مثبتة بصيغة الجمع على ان المراد حقائق مختلفة يسمى واحد منها
اذ يعبر بصيغة على حدة لكنها لما كانت مشتركة في حقيقة ذلك الجنس عبر عنها بصيغة الجمع الذي هو في نوع
الفاظا متعددة قوله وان كان صفة عطف على قوله ثم ان كان اسما قوله لله دره رجلا
الى آخره الدر اللبن يقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره اي عمله
واعلم انك اذا قلت لاحد لله دره لم يعلم باي شيء مدحته واذا قلت لله دره فارسا عرف
انك مدحته بكمال الفروسية وقيل معناه التعجب والعرب اذا عظموا الشيء غاية الاعظام
اضافوه الى الله تعالى ايذانا بانه لا يقدر عليه الا هو قوله لكن التمييز اولى واذا جعل في التعجب
فان جعل تمييزا كان معناه التعجب من فروسية زيد مطلقا وان جعل حالا كان معناه التعجب منه في حال

كونه فارسا والمقصود من هذه العبارة هو المعنى الاول لانه المناسب للتمييز او ما قوله ان الامارة
برفع الابهام عن نسبة در فالمعنى لله دره من فروسيته قوله ولا يتقدم التمييز على العامل
مطلقا الاولى ان يقول اي ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما اتفاقا واما عدم تقدمه على العامل
اذا كان فعلا ففيه تردد والاصح الخ وعلى تقرير الشارح يلزم ان يكون قوله والاصح انه لا يتقدم على
الفعل مستدركا وكان ينبغي ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله خلافا للمازني والمبرد فيما
كان العامل فعلا قوله اتهجر ليلى البيت روي بالتاء وقيل على هذه الرواية كان
ضمير ان وهو تطيب ضمير ليلى اي وما كاد ان تطيب ليلى نفسا بالفراق فقدم التمييز ورد بانه يحتمل
بانه كان ضمير الحبيب او ضمير ليلى على تاويل الانسان والشخص ويكون نفسا خبر كاد على الاصل المرفوض
كان قوله الثاني وما كادت ابيا لكن الاول ارجح فلا يكون دليلا قطعيا على تقدم التمييز ويروى
بالياء ايضا فلا يتعين بالاستدلال اذ جاز ان يكون في كاد ضمير الحبيب ونفسا منصوب على
التمييز من كاد وتطيب خبر كاد اي ما كان نفسه تطيب بالفراق ويروى وما كان نفسا
لا استدلال بتاويل الشخص ويكون نفسا خبر كان وتطيب على التانيث او التذكير صفة نفسا بتاويل
الشخص في التذكير اي وما كان نفسا طيبة بالفراق المستثنى قوله اي المستثنى على ضربين

لما كان المستثنى يطلق على معنيين مختلفين بحقيقته لكن جمعهما في تعريف واحد اشار اولا الى ان المعنيين
ثم عرف كلا منهما على حدة قوله لا تعدد له لفظا في المثال الاول ايضا لان الرجال لفظ واحد قوله
وهو ان يقال الخ حاصله ان المستثنى منه قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا كما في المستثنى المفرغ
قوله او بحكم معناه حاصل هذا الوجه ان المستثنى قد يكون مذكورا او قد يكون مقدرا قوله
والمخرج بالبدل كقولك ولله على الناس حج البيت لمن خرج بالبدل غير المستطيع قوله
وبالا خرج بالا غير الداخلين قوله احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي بمعنى الصفة الى آخره
قيل لا بد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج عنه قولك الا يوم كذا فان يوما ههنا
منصوب على الظرفية دون الاستثناء واجيب بان المقصود كونه منصوبا قوله وانما قيد
الا بغير الصفة الى آخره قيل ان الواقع بعد الا التي للصفة ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا القيد
لان الكلام في المستثنى والضمير في قوله هو منصوب راجع الى المستثنى قوله وما لي الا آل احمد شيعة
او جعل شيعة فاعلا للظرف كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وان جعل شيعة مبتدأ والظرف خبره
وجعل الضمير المستتر في الظرف مستثنى منه لم يكن المستثنى مقدما قوله الا اليعافير والا العيس
اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا وقيل اليعافير تيوس الظباء والعيس الابل البيض

قوله اي عدا بعضهم الخ اراد البعض المطلق فكانه قال خلا كل بعض منهم زيدا فلا يكون زيد داخلا في الجائي ومنع من تقدير الحكم اخلا الجائي زيدا وهي ظ قوله حو اي حصة زيد موضع الحال وقيل مصدر بمعنى الظرف اي زمان خلو بعضهم او خلو الجائي زيدا اي ليس بعضهم زيدا او ليس الجائي زيدا

قوله لان البدل لا تكلف فيه الخ وايضا في عامل الاستثناء خلاف هل هو كلمة الا او الفعل بتوسطها او المستثنى منه والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه على الاصح او التقدير قوله فيسمى مفرغا لانه فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا هو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل فيما بعد الا هو المستثنى قوله معناه ثبت زيد الا عالما في غير حالة لما قرر وهو انه يلزم ان يكون متصفا بكل صفة سوى العلم وهو بط قوله يلزم تقديره لا عاملة بعد الا لان الحركة الملفوظة الخ بسبب دخول لا فيه فهي شبيهة بالحركة الاعرابية التي يكون كلمة لا عاملة فيها وكذلك النصب المقدر حركة اعرابية عاملها لا فلا يجوز الحمل على شيء من تابعه الحركتين بل على الرفع الذي هو الموضع البعيد

قوله وما زيد شيئا الا شيء اي الا شيء لا يعبأ به قوله انما يعمل لاجل النفي فكانه ليس بمعنى ما كان واذا قلت ما كان زيد الا قائما كان المعنى بعد الا هو كان وحده فلا يلزم المحذور وقد اليس قوله اولا الالف واللام التي في العامة وهو الصحيح ليكون في الصلة ضمير يعود الى الموصول

قوله هو سوى بكسر السين وضمها مع القصر قوله بفتح السين وكسرها مع المد قوله بانه متعد وفاعله ضمير كما ذكرنا في عدا وخلا اي حاشا بعضهم زيدا اي جانب او حاشا الجائي زيدا وانما يستعمل حاشا للتنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه قوله حكم اعراب اسم المستثنى الخ وذلك لانه لما وضع غير موضع الا وتغير اعراب ما بعد الا بواسطة الغير الفي ذلك الاعراب الى غير قوله اصل غير ان يكون صفة لانه معنى غير معنى الصفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها قوله الا انما تحمل على غير في الصفة والسبب في جواز حمل احدهما على الاخر وهو دلالتهما على المغايرة فان الا يدل على مغايرة حكم ما بعدها لما قبله قوله لانه ح للاستغراق والعموم فيصح الاستثناء لدخول زيد فيهم وان حمل اللام على العهد فان كان زيد داخلا في المعهود جاز الاستثناء وكان متصلا والا جاز الاستثناء وكان منقطعا قوله لا يطلق جمع على اعداد اراد بالجمع ههنا ما يدل على متعدد سواء كان جمعا او لا فيدخل فيه نحو قوم قوله ولم يكن المستثنى من جملة النفر فلا يصح الاستثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم التناول قوله وتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد وعلى هذا القياس ينبغي ان يصح جاءني الرجل الا واحد او الا واحدا بالنصب على الاستثناء لدخول الواحد قطعا بخلاف زيد فانه لا يعلم دخوله ولا عدم دخوله قوله بان الدراهم محصورة في ثلاثة شرعا

فيصح استثناء درهم ودرهمين لكن لا يصح ان يقال عشرة دراهم الا هذا الدرهم على النصب بالاستثناء
لعدم الجزم بالتساوي وعدمه خبر كان واخواتها قوله تقدم من قبل اوشار
لكان اولى وعكس ان يقال يعرف حال المساوي من حال الطرفين لان العلة مشتركة قوله
حتى يجوز ان يتقدم على الاسم الخ عكس ان يقال يعرف ذلك مما ذكر من وجوب تقديم الفاعل قوله
ان خيرا فخير وان شرا فشر ومن نظائره قولهم المراد مقول لا فتراقه ان سيفا فسيف وان خنجرا
فخنجر المنصوب بلا التي لنفي الجنس الى آخره الظاهر ان يقال
وان كان اسم لا يليه اي كونه نكرة غير مضاف لا شبيه بل مفرد اذ لا بد في البناء من عدم الفصل
ومن كونه نكرة كما لا بد من كونه نكرة فتوزيعه فان كان مفردا اشارة الى انتفاء قيد الاضافة وما يشبهها
فقطع قوله مع ان الفتح في الاخير او من الكسر للفرق بين حركة معربا وبين حركة مبنيا و
بعضهم بني على الفتح كونه مبنيا لان من التنوين للمقابلة فكانا في البناء قوله فوجب التكرير
في جواب الخ سواء كان هناك فصل بين لا واسمها كما في لا في الدار زيد ولا عمرو او لا يكون
سواء كان ذلك معرفة مفردة او مضافة قوله وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين
اسم لا الخ سواء كان الفصل مع كون الاسم مفردا نكرة او مضافا معرفة في الاقسام تداخل قوله

قوله الا انه اذا عطف على اسم لا مع تكرار لا وكان المعطوف عليه والمعطوف نكرتين مفردتين
قوله فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان ويجوز احدى جملتين محذوف لدلالة خبر
المذكور في الاخرى عليه قوله فتح الاول ونصب الثاني الى قوله على هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة اي لا حول ولا قوة الحاصلتان الا بالله او الحاصل بالله قوله وهي اردى الوجوه
ام امراة واحول بغير الله ام قوة قوله ولا ابني لبس والتقدير لا حول الا بالله اي ليس
حول الا بالله قوله فليجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا الى آخره المجموع لا الموصوف
وحده ولم يجز ذلك في المنادى لان النداء انما هو للموصوف وحده قوله ولهذا اي لاجل القيود
الخ قيل لا حاجة الى القيد الاول لان النعت وما بعده يخرج قوله يجوز ان
يبطل حكم الاضافة فيثبت الالف في الاب ويحذف النون نحو الغلامين قوله لان الاضافة ههنا
الخ وانما قال ههنا لان الاضافة عند المص هو خبر ولا المشبهتين
بليس قوله وهي لغة اهل الحجاز قال المص في شرح المفصل النحويون بنو تميم في
ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن للاختصاص بالاسم او الفعل لم يكن عمل في احدهما
ولا يدخلان على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما المحروف وما فيه اشتماله على

المضاف اليه وهو الجر تنبيه ع ان غير المضاف اليه ليس مجرورا اصلا على قياس ما قر
في المرفوع والمنصوب قوله م بواسطة حرف الجر لفظا الخ الاضافة على معنيين احدهما عام و
هو النسبة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وبهذا الاعتبار قال المضاف اليه كل اسم
الخ وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير حرف الجر مرادا وهذا هو المشهور في الاستعمال فنحو
قولك بجنبك زيد وكفى بالله وما جاءني من رجل ليس المجرور فيه مضافا اليه اذ لم ينسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر وكذلك المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو حسن الوجه ليس بمضاف اليه حقيقة
بل هذه كلها ملحقات بالمجرور الاصلي الذي هو المضاف الذي ذكره قوله م اي الاضافة بتقدير حرف
الجر على ضربين واما الاضافة بحرف الجر لفظا فلا تجيء فيما سوى الجر بحرف فهو سيأتي في باب حروف الجر
قوله م جنس المضاف بجميع افراده اي المضاف اليه قوله م يصدق عليه اي على المضاف قوله م او المضاف
اي او المعنى المضاف قوله م ماخوذ اي من المضاف اليه قوله م نحو خاتم فضة و سوار ذهب وباب
علم قوله م الا الاسماء التي توغلت في الابهام الخ فان الاضافة لا تفيدها تعريفا لكن تخصيصا التي توغل في الابهام
قوله م ثلث الاثافي والديار البلاقع اوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
قوله م وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الياء لالتقاء [illegible]

وفتحت المخففة نحو يا ابنتي مع الالف والواو والياء قوله م وابي مالك [illegible] ذو المجاز
جدا اي اولو قدرا لكنه ذو المجاز ولا ارى النعت اشترط في النعت ان يكون مشتقا
ليس هذا الكلام مطابقا للمتن فالصواب ان يقال ان المشتق يقع نعتا وذلك ظاهر وكذا غير
المشتق يقع نعتا وهو على قسمين احدهما ما يدل على معنى في متبوعه عموما والآخر خصوصا كما
بينه قوله م يتبع الموصوف في عشرة اشياء اي يتبعه في اربعة من عشرة قوله م في الحالة الاول
في اي يتبعه في اثنين من الخمسة قوله م في عد غلامها العطف قوله يجب ان يكون في
المعطوف كذلك حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما قبله اي باعتبار المعنى الذي كان
العطف بحسبه قوله م لكونه للسببية ايضا الاولى ان يقال انها للسببية فقط اذ لو
كانت للعطف ايضا ورد الانتقال [illegible] ولا ان يقال تقديره [illegible] زيد عمرو
جد انه التاكيد قوله لدوام الالتباس التاكيد بالفاعل ههنا فان قلت اذا قيل
العبد انت كان التبس التاكيد بالقائم مقام الفاعل فالعلة مشتركة قلت لما كان
اعراب النفس والعين بالاستقلال اكثر اشتبه بالحال في زيد جاء [illegible] ولا يكون مستقلا
الا بعد [illegible] في المثال الذي ذكره يتعين التاكيد فلا التباس والى هذا اشار بقوله لان الكل

قوله لئلا يلزم مزية الالف المنون على التنوين وبيانه ان الالف المفتوحة اي يجب تقديره لسقام
اسمايها لافعال قوله الا ان بالعام استعارة ... اسماء العدد قوله وتمام بشيء
نون الجمع فلا يمكن حذف هذا النون كما عرفت فلا يجوز الاضافة قوله وهي في تقدير النون الظاهر
لا يقال وهي مقدرة ومع كونه مقدرا لا يصح الاضافة فلا يجوز ... لانا نقول
ذلك الاسم الذي حذف منه التنوين في تقدير التنوين قوله ومفرد لحصول الغرض بلا لزوم بيان
جنس المعدود وهذا الحصل بالجمع لا يقال ينتقض ذلك بتمييز الثلث الى العشرة لانا نقول
لما كثر العدد اختير المفرد قوله فلا يقال ثلث مئات وقد يجيء المائة على مئين وهي شاذ قوله
فان رجلا يدل على الواحد مع الجنس قوله لعدم تعيين المعدود اي جنسه قوله فلهذا كيد اي
هذا وصف تأكيدي يقصد به التثنية على ان المقصود الاصلي من الاسم في هذا المقام هو العدد اي الوحدة
والتثنية قوله ولهذا وهي اضافة بالثالثة هذا الحقيقة من ثالث فالكم اذا اخذت من العدد
كالخمسة مثلا اسما لكل واحد منها كالخامس فقد يقصد به تارة انه جعل الاربعة بانضمامه اليها خمسة وهو في
التصغير الذي يبتدئ من الاثنين وينتهي الى العشرة وقد يقصد انه احد خمسة فقط
وهذا النوع يقصد يصدق على كل واحد منها ولا يضاف الا الى العدد الذي اشتق منه وقد يقصد ...

حتى واقع في المرتبة الخامسة وقد يجوز ان يضاف الا العدد المشتق هو منه الا ما فوقه وبعده النحو
لا يقال اول ثلثة كما ذكر الشارح دون المعنيين الاولين المذكر والمؤنث قوله يلحق الاسم
المؤنث ... اي ثلث اشياء قوله كأجلى اسم موضع وهو علم معروف قوله كشبعى شبعى ضم الشين
وفتح الباء اسم موضع قوله كسلمى اسم امرأة قوله كذفلى وهو نبت قوله فان جعل الالف للتأنيث لم
ينون وان جعلت للالحاق نونت قوله بخلاف الاخيرين فان الف فعلى قد يكون للالحاق كعلقى في لغة من
ينونه وهو اسم نبت وكذلك الف فعلى كذفرى ... قوله وعدة ك... كبرتا ... الناس
يقال لا ادري ... قوله كل عضو زوج كالساق والقدم قوله الآثار كالجنب فانه
مذكر ... يلتقط بعض السيارة ... بالتاء على المعنى لان بعض السيارة سيارة
قوله والذي ... النوع الاخير اي المؤنث اللفظي وهو الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان قوله
لفظا او تقديرا اما اللفظ فكظلمة واما التقدير فيعلم بالرد في التصغير قوله مقابلا للمؤنث المعنوي
وهو ما لا يكون علامة التأنيث فيه ملحوظة سواء كان مؤنثا حقيقيا كهند او لا كقدم واللفظي الذي
يقابله هو ما يكون فيه علامة التأنيث ملفوظة سواء كان حقيقيا كالمرأة او لا كظلمة ... اسم رجل قوله جاز
التذكير اذا لم ... فلا يجوز ان يقال جاء القاضي اليوم زيد ويراد المرأة ... بالمذكر

قوله على ان المراد من الضمير يعني الضمير الذي في قوله اليه قوله المونث الذي ذكرناه وهو المونث
الحقيقي ظاهر الكان او ضميرا او ضمير المونث اللفظي ولا بد من اعتبار قيد آخر وهو ان لا يكون جمعا
فان حكم الاسناد الى الظاهر جمع وضميره سنذكره قوله جاز موعظة على اي علامة قوله جاز ان يظن
اي يظن جمعه في الاجزاء اي يظن جواز من اللاعين فيتردد في المقصود قوله جاءني طلحة فانه مونث لفظي
قوله وهو خلاف المقصود بل لا يجوز تانيث طلحة اسم رجل الا عند الكوفية قوله غير المذكرات الا
هذا القيد اعني غير المذكرات لم يوجد في شرح المصنف لكنه لا بد منه كما صرح به عبد القاهر قوله
اشار اليه انه لا فرق اي لا فرق بين ان يكون جمع المذكر العاقل او غير العاقل كالرجال والايام وجمع المونث
حقيقي او غير حقيقي كالزينبات والعيون قوله لا يقال جاءت الزيدون بل يقال جاء بلا تانيث
قوله ولا الزيدون جاءت بل جاؤا قوله نظرا الى كونه مسند الى ضمير مونث بجمع الجماعة المبني قوله
فلا يقال قرآن القرء بالفتح افصح من الضم قوله ملهيان في ملهى مفعول من اللهو قوله في حبارى
الحبارى طائر قوله ثم قرا قراءان القراء الرجل المتنسك قوله جاز الوجهان الخ المذكور فيما سبق اي
اثبات الهمزة على حالها وقلبها واوا فالظاهر ان الوجهين اشارة اليهما ويظهر الاختلاف في ردا قوله
نحو حرباء الحرباء دويبة اكبر من القطاة تستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت

وتلون الوانا بحر الشمس ويقال لها بالفارسية آفتاب پرست والحبارا ايضا سامي
الذروع قوله وخ كواند وذم اجان هيقال بدان وبد بان ودمان ودميان
بالياء كذلك دمي يدي وبعض العرب يجوز دموان بالواو لانه واوي الجمع قوله
بتغيير ما اي مع تغيير ما وهو حال من حروف مفردة اي كائنة مع تغيير ما قوله بقصد تلك
الاحاد ويدل عليها بان يكون في حروف مفرد ذلك الاسم مع تغيير ما في تلك الحروف لفظا
او تقديرا قوله لا يكون تركب جمعا الخ اي يطلق التمر على النمو الواحد و
على التمرين وحاصل ما ذكره ان التمر يطلق على القليل والكثير فكيف للماهية بحيثية المشتركة
بينهما بخلاف الجمع فانه لا يطلق على القليل قوله لانتفاء كونه للفعلة لان افلس جمع الفعلة
كحصون وليس ركب شيئا من تلك الاوزان قوله لم يكن تصغيره على لفظه فان جمع
الكثرة اذا اريد تصغيره يرد الى الواحد والى الغلمة ثم يصغر قوله على وزن أُسد الاسد
جمع الاسد والبلق جمع الابلق وهو ما فيه سواد وبياض المذكر قوله ليدل على ان حواس
ليدل ذلك الالحاق قوله ونحو جرابح وصبور اي اذا كان نحو جريح اي فعيل قوله
لو كان الا وفي معنى فاعل اي فعيل قوله والا وزن الاوزن مرغا في الحرة سنك لا وفه

والشيء الجاري وما اشبهها يعني هلبون وكرّان وبُرقُز قوله والقلوص الفتية
الضخمة يضرب بها القبيان لغزي كبره وليستمي مقلاة قوله في غاية السماجة
اي القبح والمؤنث فرز ولا يتوجه عليه الاشكال الخ بان يقال بهنا لم يجئ الالف والتاء
بالالم قوله حتى حائض وطالق اي لا يدخل فيه التاء بهذا المعنى لانه ليس بجمع المشتق
حتى يدخلها التاء كما يدخل المشتق ولما يكن بمعنى ذات حيض اي البالغة مطلق وحائض بمعنى
التي حدثت لما بين العلامة جمع القلة الى الكثرة قوله فيما دونهما من غير قرينة وعلى ما فوقها
بقرينة بهذا الفرق بينهما اذا كانا منكرين واما اذا عرّف بلام الجنس فيما محو لان فلا يجمع
الافراد في الطامة قوله وجمع المذكر الخ كزيد من اللاولى ان يأتي بالتمثيل لمسلمين
لان في صحة زيدين بلا لام كلاما المصدر قوله فالمفعول المطلق اعم من المصدر اي كل مصدر
يصح ان يقع مفعولا مطلقا وليس كلما يكون مفعولا مطلقا يجب يصح ان يكون مصدرا مشتق
منه الفعل هذا هو الفرق بحسب اللفظ اما بحسب المعنى فالمصدر هو نفس الحدث والمفعول
المطلق هو ما يترتب على ذلك الحدث ولكن تقارب هذين المعنيين لا يعرف الفرق بينهما قوله
والفعل المقدر لماماضي الخ اذا قرن الفعل المضارع مع انه لم يكن الا بمعنى الاستقبال

قوله ام رهم مربع ومضيف نما لعينك من مار الشؤمن وكيف قوله مربع فاعل
المصدر بمعنى غيب مربع ويقال لمربع القوم اذا قاموا في المربع من الارتبال والنجعة
الصفة المشبهة وان كان الثاني وان لم يكن كان اسم التفضيل قوله كواد السباع
حاصل معنى الشعر انه توقف الركب في وادي السباع اقل من متى فتوقع في سائر الاودية
وان وادي السباع اخوف من كل واد الاقية وقت وقاية الله الساري في وادي السباع
قوله سنوبر ثمان لغزل ولا ارى هذا اذا جيل ولا ارى من رؤية القلب وان جعل من
رؤية البصر كان كواد السباع حالا من واديا لان صفة النكرة اذا قدمت صارت حالا منها
قوله وحين بجملة ظرفية ويجوز ان يكون ظرفا لمعنى الكاف اي وادي يا شبه وادي السباع
في وقت اظلامه قوله وما بة الثانية التوقف والتلبث قوله وما في قوله الاما
مصدرية وهناك مضاف معه مقدر اي وقت وقاية الله تم الساري وهو ظرف لاخوف
اقوله وساريا معمول في قوله منصوب بانه حال عن ضمير اخوف ليس ضمير اخوف
راجعا الى الركب حتى يصح كون ساريا حالا منه بل هو الراجع الى الوادي لان اخوف افعل بمعنى المفعول
كاشهر لكن يصح جعله تمييزا عن اخوف بتاويل المصدر كما ذكره والله اعلم

قوله زيد كريم ابوه

فان قلت كيف عملت هذه الصفة وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل

بسم الله الرحمن الرحیم

92

اگر کسی پرسد که در اصل نسخه امثله ذکر حمد نیست و حال آن که در اول همه کارها ذکر حمد می کنند بنا بر حدیث بعضی کلام الله و قول رسول و قول شاعر و متابعت کلام الله آن که کلام الله چنین نازل شده است و قول رسول آن که کل امر ذی بال لم یبدأ بالحمد لله فهو اجذم و قول شاعر آن که مبدا هر کار جز تحمید نیست مبدا اسلام جز توحید نیست پس بنا بر این ولا [illegible] تصنیف مصنف ناتمام باشد جواب تصنیف تمام باشد زیرا که تسمیه مستلزم ذکر حمد است چرا که حمد عبارت است از اظهار صفات منعم بای وجه کان و در تسمیه ذکر صفات منعم هست کدام است که رحمن و رحیم یا جواب دیگر مصنف کتاب خود را ناتمام کرده ابتدا از جهت تحقیر نفس خود یعنی من کم باشم که کتاب تمام بگویم یا جواب دیگر مصنف اختصار کرده است و اختصار مطلوب است پیش مصنفان

اگر پرسد مصنف چرا گفت که مصدر اصل کلام است چرا نگفت که بخوانم که مصدر اصل کلام است جواب گویم که مقصود مصنف آن است که تو این نسخه را بدانی نه مجرد آن که بخوانی پس از این جهت گفت که مصدر اصل کلام است اگر کسی پرسد که خواندن مستلزم دانستن نیست جواب این معنی بالتزام معلوم می شود از بخوان که و بای طریقه گفته است بمطابقه یا جواب گویم بسیار هست که چیزی بخوانند و ندانند اگر پرسد که چرا نگفت و اعلم چرا نگفت جواب اعلم عربی است و قصد مصنف در فارسی بود نه عربی اگر پرسد که الفاظ که مقصود همه عربی است همچون ضرب و یضرب و غیر آن جواب قصد مصنف آن است که تصنیف کند و ترتیب [illegible] الفاظ عربی را بطریقه عبارت فارسی برای مبتدی اگر پرسد که مصنف چرا گفت بدانکه مصدر اصل کلام است و حال آن که آن چیزی که از مصدر مشتق است مثلا ضرب است مشتق است از ضرب تنها ضرب زید مثلا و ضرب تنها کلام است پس بایستی گفتن که بدانکه مصدر اصل کلمه است جواب وجود فعل مستلزم وجود فاعل است زیرا که فعل دال بر وصف است و فاعل دال بر ذات که موصوف است و تحقق وصف بعد از تحقق موصوف است پس هر جا فعل که مستلزم است موجود باشد و فعل و فاعل کلام است پس فعل اصل شد در میان دو جزء کلام بواسطه استلزام یعنی اشرف در میان دو جزء کلام با آن که در اینجا مضاف مقدر است و تقدیر چنین است که مصدر اصل جزء کلام است بنا بر آن که زید اخوک و بینهما [illegible] نباشد کلام نیست بل ایشان می باید تا احد محمول با آن دیگر و اسناد مقصود است پس اصل کلام مصدر باشد یعنی بمعنی الکلام مصدر است و مصدر از روی لغت موضعی را گویند که در اصل او فعل شود یعنی موضع صدور و از روی اصطلاح اسم چیزی است که از او اخذ فعل کنند جواب از او اخذ اگر پرسد که تعریف مصدر فعل ماضی را که مثلا ضرب است صادق است زیرا که از او نیز اخذ فعل می کنند جواب از او اخذ یضرب می کنند فعل است لیکن اسم حدث نیست بل که دال است بر حدث نه اسم حدث اگر پرسد که چرا نگفت اسم حدث است از او اخذ فعل جواب [illegible] احتراز کنند از مثل ویحه و ویب مثل اینها که مصدر نیست اگر پرسد که عدول از تعریف [illegible] کرده نیست و عدول بنا بر چیزی می باید وجه عدول چیست جواب تعریف

93

[illegible] که المصدر [illegible] الفعل است وجه [illegible] کدام است که تعریف لغوی [illegible] تعریف اصطلاحی هر دو یکی می شود و اگر کسی گوید که تعریف مشهور صحیح است و صادق می آید که بر فعل ماضی و مستقبل زیرا که از ایشان هم صادر می شود و اصل را دو معنی است یعنی لغوی [illegible] و اصطلاحی الاصل ما یبنی علیه غیره در مقابل اصل فرع نوعیه است اول [illegible] و معنی لغوی شاخ و اصطلاح ما یبنی علیه غیره کلام را دو معنی است لغوی یعنی گفتن است و اصطلاحی سخنی را گویند که مفید باشد سامع را چون ضرب زید و زید منطلق اگر پرسد که از این تعریف که تو کلام را گفته بودی لازم آید که یکبار ضرب مثل باشد کلام نباشد چرا که کلام مفید نیست جواب اگر فاعل نباشد نا تمام [illegible] فی الجمله فاعل هست کدام است

[illegible] شرح دعای کفارت نماز قضا روایت امیر المؤمنین علی ابن ابی طالب از رسول صلعم [illegible] که نماز قضا شده بر [illegible] آن [illegible] که حضرت [illegible] چهار رکعت نماز [illegible] سلام [illegible] رکعت [illegible] محمد [illegible] اعطینا [illegible] امیر المؤمنین [illegible] از رسول [illegible] که گفت [illegible] سال نماز قضا کفارت شود امیر المؤمنین گفت [illegible] از رسول شنیدم که گفت صد سال نماز قضا را کفارت شود [illegible] رسول گفت [illegible] نماز قضا شده باشد کفارت [illegible] واقع شود و صحابگان گفتند یا رسول الله [illegible] عمر [illegible] ثواب [illegible] رسول گفت [illegible] کفارت شود [illegible]

[illegible] بسم الله الرحمن الرحیم اللهم یا عالم الغیوب و یا سامع الصوت و یا محیی العظام الموت صل علی محمد و آل محمد و اجعل لی فرجا مما انا فیه انک تعلم و انت تقدر و لا اقدر و انت علام الغیوب یا اکرم العطایا و یا عالم الخفایا یا سبوح یا قدوس رب الملائکة و الروح رب اغفر لی و ارحم و تجاوز عما تعلم انک انت العلی الاعظم یا ستار العیوب و یا غافر الذنوب یا ذا الجلال و الاکرام بفضل کرمک یا ارحم الراحمین والله اعلم

[illegible]

ن قيل ما محل المبتدا رفع بالابتداء وذلك ابتدا واخر الكتاب ... الخبر
الاول ويحتمل ان يكون محله رفعا لانه خبر مبتدا محذوف تقديره هذا ...
ان ... ذلك ... من الله والكلام من جبرئيل ... ومعناه ... الله ...
قوله ... الذين يؤمنون بالغيب الذين يحتمل ان يكون محله نصبا وجرا ورفعا ...
... نصب بالنصب فعل المدح تقديره اعني الذين يؤمنون ...
الذين يؤمنون ... مبتدا الحذوف ل

قوله الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم اعراب الحمد مبتدا ولله خبر معناه الامر كانه قال احمدوا
لله وقيل تقديره قولوا الحمد لله فعلى هذا موضعه نصب وقيل اقول الحمد وعلى هذا يحتمل الرفع بتقدير
ابتدائي الحمد ويجوز في العربية نصب الدال بتقدير اجعل الحمد لله فعلى هذا موضعه نصب واحمد
الله الحمد وكسر رب لانه جعل صفة لله ولو نصب او رفع جاز على المدح مالك مجرور الكاف لانه نعت
الله وكسر يوم لانه مضاف اليه واختلف في موضع الكاف من اياك فقال الاخفش لا موضع لها لانها
كلمة واحدة والضمير لا يضاف اليه لان الضمير ابدا من ان يكون نكرة وتمام ايك غاية التعريف وقال الخليل موضع
الكاف خفض وحكى عن العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب قال ابن الزجاج هذا شاذ
في القياس والقول ما قال الاخفش فان قيل لم كرر اياك قلنا لانها تقوم مقام الكاف في نعبدك و
نستعينك فذكر اياك لانه افصح واحكم ولو قال نعبدك ونستعينك لم يكن فيه افصاح بالمعنى لما فيه
من التاكيد كانه قيل نعبدك ولا نعبد غيرك وقيل الاختيار تقديم المعمول على عامله قوله اياك
ومن العرب انه يعرف الكلام من الغائب الى الخطاب للتصرف في الكناية في قوله اهدنا
محله نصب لانه مفعول والصراط مفعول ثاني المستقيم نعت الصراط نصب لانه جلى من الاول
غير المغضوب خفضها من وجهين احدهما ان يكون صفة للذين والثاني ان يكون من الاسم للذين
ويجوز نصبها على وجهين انه ... انه من الهاء والميم في عليهم والشين من الذين
وانه في الاستثناء لجائز الاخفش والزجاج معنى الاستثناء من انه لا بعطف لا على غير
اذا كان استثناء لا يقال جاءني القوم غير زيد ولا عمرو وجعل الاخفش والزجاج وسعا
كقوله عز وجل ما منعك ان لا تسجد الا ان تسجد وعليهم في موضع الرفع لانه اسم
ما لم يسم فاعله ل